شهرية الشرق الأوسط

(٥)

تداعيات حصار غزة
وفتح معبر رفح

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان — ٢٠٠٨م

كافة الحقوق محفوظة **لمركز دراسات الشرق الأوسط**

تطلب منشوراتنا من
مركز دراسات الشرق الأوسط
هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢
ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمّان (١١١١٨) الأردن
E-mail: mesc@mesc.com.jo
http://www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

تداعيات حصار غزة
وفتح معبر رفح

شهرية الشرق الأوسط

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٨/٣/٧٩٩)

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٧
المقدمة	٩
المحور الأول واقع الحصار وتداعياته على مختلف الصعد	١٧
المحور الثاني التوجهات الشعبية والعربية والعالمية لفك الحصار	٢٧
المحور الثالث التداعيات القانونية لفتح معبر رفح، والسيناريوهات القادمة	٥١
المحور الرابع الخروج من الحصار وحل أزمة المعابر	٦٥
الخلاصة والتوصيات	٨٧
قائمة المشاركين	٩١
ملخص بالإنجليزية	-

التقديـم

في ظل التداعيات المتلاحقـة لإجـراءت إسـرائيل العقابيـة بحـصار قطاع غزة، وتزايد الرفض الشعبي والدولي لها، ومع تبـاين ردود الفعـل على اقتحام سكان القطاع للمعبر بهذه الطريقـة، تعتـبر المرحلـة الحاليـة التي يمر بها الـشعب الفلـسطيني- وخـصوصا في القطـاع- مـن أصـعب المراحل وأقساها، فهناك أكثر من مليون ونصف من المواطنين في القطاع معرضون لأبشع الانتهاكات التي تقوم بها دولة إسـرائيل ضـد الإنـسان وحقوقه.

منذ انسحاب إسرائيل من القطاع بقيـت تعتمـد سياسـة الإغـلاق عليه، وازدادت هذه السياسة سـوءا وحـدة منـذ فـوز حركـة حمـاس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة الفلـسطينية، وانتهـاء بالحـسم الذي حدث في يونيو/ حزيران ٢٠٠٧م لصالح الحركة.

في ظل ذلك كله عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان يوم الثلاثاء ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٨م حلقة نقـاش علميـة، تهـدف إلى محاولـة رسـم آفاق المستقبل والتوجهات الأساسية فيها لإنهاء حصار قطاع غزة، وفتح معبر رفح أمام السكان والبضائع في القطاع وفق أسس وقواعـد جديـدة تحقق المصلحة الفلسطينية والمصرية على حد سواء.

وابتدأت الحلقة من أن الأزمة التي يمر بها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة- من حيث حصاره والإغلاق عليه والضغط لتركيعه- تنذر بمخاطر ونتائج جسيمة، قد تؤدي إلى التأثير المباشر على نظام المنطقة وأمنها الإقليمي. ومن هنا سعت هذه الحلقة للوصول إلى وضع الحلول من أجل حراك عالمي وعربي وإسلامي، شعبي ورسمي، للضغط باتجاه فك الحصار.

شارك في الحلقة خبراء ومتخصصون في الشأن الفلسطيني على جميع المستويات السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها*، وقدموا في مناقشاتهم ما يجب أن يكون عليه الوضع في فلسطين- وخصوصا قطاع غزة- للخروج من هذه الأزمة.

إنني إذ أقدم لهذه المادة ليسعدني أن أشكر المشاركين جميعا على جهودهم، مع الأمل أن تسهم هذه الورشة في تقديم ما يصبو إليه القارئ.

جواد الحمد/ مدير الحلقة

المدير العام

---

* **السادة المشاركون:** د. أحمد الخلايلة، أ.د. أحمد سعيد نوفل، د. أنيس قاسم، د. جمال الخضري، د. خالد عبيدات، أ.د.عبد الله أبو عيد، م. علي أبو السكر.

المقدمة

هذه الحلقة النقاشية ذات موضوع حساس وطابع متسارع في دائرة التأثير في المحيط الفلسطيني والعربي، وكذلك على الصعيد الدولي، والذي أصبح يمثل محاولة للخروج من الواقع الفلسطيني القائم، وربما إلى واقع أفضل مما هو عليه- حسب ما ترسم بعض الأطراف الفلسطينية-.

لقد شكل الحصار الذي شدد على قطاع غزة بعد الحسم الذي قامت به حركة حماس في ١٤ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧م نقطة تحول مهمة في التعامل مع متغير صعود حماس السياسي والأمني فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً.

وكان الحصار الأساسي قد فُرض فعلا على الضفة والقطاع منذ فوز حماس في يناير/ كانون أول ٢٠٠٦م، ولكنه اشتد خناقاً بعد سيطرتها التامة منفردة على القطاع في حزيران الماضي.

تشير مختلف التقارير إلى تداعيات الأوضاع الإنسانية في القطاع إثر الحصار المفروض؛ فمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية أشارت إلى خطورة بالغة لهذا التدهور في المجال الصحي، ومجال منع السفر للحالات المرضية، ومنع إدخال المعدات الطبية أو الأخصائيين الطبيين، وتناقص الأدوية في الصيدليات والمستشفيات المختلفة.

وتشير أيضا بنقص الغذاء، خاصة ما يتعلق بغذاء الأطفال والأمور اللازمة للنساء الحوامل، وتداعيات ذلك على الأمومة والطفولة. إضافة إلى ذلك أشار عدد من التقارير إلى نقص مواد أخرى كثيرة في الجانب الإنساني، ومثلها كان في الجانب الاقتصادي المتعلق بالصناعة والتجارة والزراعة والمواد اللازمة لها.

في ظل هذه التداعيات المتلاحقة لإجراءات إسرائيل العقابية في حصار غزة وتزايد الرفض الشعبي والدولي لهذا الحصار قامت الجماهير في قطاع غزة باجتياز حواجز معبر رفح الحدودية مع مصر صبيحة الأربعاء ٢٣ يناير/ كانون أول ٢٠٠٨م، ودخل ما لا يقل عن خمسمائة ألف مواطن- حسب الإحصائيات- من قطاع غزة إلى الأراضي المصرية للحصول على حاجاتهم من الغذاء والدواء. ولإدخال الشاحنات للمساعدات التي كانت تتوقف خلف المعبر، والقادمة من عدد من الدول العربية، من بينها الأردن والكويت والسعودية ومصر والجزائر.

وتعامل الأمن المصري والفلسطيني على حدٍ سواء مع الجماهير بكفاءة عالية ملحوظة؛ إذ لم تسجل أية حوادث مهمة في هذه الحالة، واعتُبر ذلك- فلسطينياً وعربيا- مقدمةً لفك الحصار عن القطاع، وقد حصل ذلك كله بعد أن قامت إسرائيل بقطع الكهرباء عن القطاع ليعيش ظلاماً دامساً في تلك الليلة التي سبقت فك الحصار.

تباينت ردود الفعل على اقتحام السكان الفلسطينيين المعبر بهذه الطريقة، وكان الطرفان المعنيان أساساً لذلك هما حكومة غزة برئاسة حماس والحكومة المصرية، (أي حكومة السلطة الفلسطينية التي لا تزال تتمسك بها حماس والمقيمة في غزة، والحكومة المصرية)، ودعت مصر حركتي حماس وفتح للحوار حول ذلك بسبب أهمية أن يكون التفاهم الفلسطيني جماعيا على هذه التطورات لاحتواء التداعيات.

غير أن الدعوة التي قبلتها حماس دون شروط قوبلت من الرئيس عباس بشروط مستجدة، بالإضافة إلى شرط عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحسم العسكري كما كان يطرح سابقاً.

تباينت ردود الفعل الدولية كذلك، وأجمعت- شعبياً ورسمياً- على أهمية فك الحصار عن قطاع غزة حتى لا يُسبب ذلك كارثةً إنسانية مثلما قيل في مختلف التصريحات.

ولكن الدول العربية لم تتمكن- باجتماع خاص في هذه القضية- من أخذ قرار في هذا الخصوص بحجة الخلاف الفلسطيني، ورفعت الأمر إلى مجلس الأمن الدولي بديلاً عن تدخلها المباشر بالأمر، وقد فشل مجلس الأمن أيضاً باتخاذ قرار بهذا الخصوص يُدين إسرائيل، أو بالمُطالبة بفك الحصار بسبب الاعتراض الأمريكي.

استمرت حوارات الحكومة المصرية مع حركة حماس في القاهرة للتوصل لحلول مشتركة لفتح المعبر وإطلاق حرية حركة السكان

والبضائع، فقد عُقِدت حتى ٢٣ فبراير/ شباط ٢٠٠٨م- أي قبل ثلاثة أيام- خمسة اجتماعات بين الطرفين بعد مشاورات مصر مع أطراف عربية ودولية أخرى، إضافة إلى تشاورها مع رئاسة السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

يتوقع أن تشهد الأسابيع القادمة قُبيل القمة العربية في مارس/ آذار ٢٠٠٨م تطوراً مهماً في ترتيبات فتح المعبر مستجيبة في ذلك إلى معظم المطالب التي تقدمها الأطراف المختلفة، خصوصاً ما يتعلق بحكومة السلطة في قطاع غزة ليُصار إلى فتح المعبر باتجاهين، للبضائع والأفراد وفق ترتيباتٍ متفقٍ عليها.

لا شك أن فتح المعبر يُمثل إنهاءً للحصار من الناحية العملية، وهو ما يقلق الأوساط التي كانت تراهن على إسقاط حكومة حماس وتغيير الوضع في غزة بطرق أمنية تخريبية أحياناً من جهة، وتأليب الناس على حماس من جهةٍ ثانية، وإفقاد الحكومة القائمة في غزة القدرة على تسيير الأمور والعمل على إفلات الأمور من يدها من جهة ثالثة.

أي إن فتح المعبر جماهيرياً- كما حصل- شكّل مدخلاً لمرحلة جديدة من التعامل الفلسطيني مع الحصار من جهة، وفتح الباب لدور أوسع لحركة حماس في المجال نفسه من جهة ثانية، وربما تسبب بإفشال المخططات التي تطبقها إسرائيل وأمريكا وبعض الأطرف العربية والفلسطينية ضدها.

وانتقلت الحالة الغزاوية إلى مربع جديد له معطيات مختلفة تحتاج إلى استقراء أطرافها وتداعياتها المختلفة، خاصة في ظل طرح حركة حماس مشروع فك الارتباط بالاحتلال، وكان هذا لافتاً للانتباه في مجال الخدمات الحيوية: الكهرباء والماء والوقود والغاز وغيرها، بعد استعادة استخدامه لها ورقة استغلال للموقف الفلسطيني من إسرائيل والضغط على المواطنين في قطاع غزة.

وهو ما فتح الباب للحديث عن البديل العربي المتاح في مجالاتها المختلفة، وبكلفة أقل عبر مصر والأردن للتقليل من حجم المعاناة الإنسانية جرّاء الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في القطاع كما في الضفّة الغربية.

وكان لافتاً أن الخلاف الفلسطيني وقف في وجه فك الحصار سياسياً وعمليا، بل اعتبر القادة الفلسطينيون أن فتح المعبر- بعيداً عن الجانب الإسرائيلي خارج الاتفاقية التي تَمَّت مع الجانب الإسرائيلي في نوفمبر/ تشرين ثان ٢٠٠٥م- يُقدم خدمة للاحتلال، ويعفيه- على حد تعبيرهم- من المسؤولية القانونية.

علماً أن سكان القطاع وحكومة السلطة يدفعون قيمة هذه الخدمات مجتمعة والتي تُقدم لهم وحدهم من الاحتلال مقابل حوالي ستمائة مليون دولا سنوياً وفق الأسعار التي تقررها إسرائيل، وإنها في حال تمت من مصر على سبيل المثال فلن تزيد على مائتي مليون دولار،

وعلماً أن الجزائر تبرعت بتسديد هـذه الفـاتورة في حـال تم الـربط مـع مصر، وقد تم إعلان ذلك رسمياً عـبر القنـوات الفـضائية مـن حكومـة الجزائر.

لا شك أن الاستجابة في الأوسـاط المختلفـة العربيـة والفلـسطينية لهذه التحفظات من داخل فلسطين كبيرة؛ حيث فُهم أن بعض الأطراف يعتقد أن المشروع الوطني يرتبط حيوياً بالمشروع والسياسات الصهيونية، ولا أظن أن هذا الكلام مقصود، لكنه قد يُشير إلى ذلـك وأن الانفكـاك عنها إلى المحيط العربي إنما يُضر به مـن الناحيـة الاسـتراتيجية، علمـاً أن بناء الدولة الفلسطينية التي يتوقع أن تنشأ في الضفة والقطاع على سـبيل المثال من الطبيعي أن يرتبط بالجانب العربي في مختلف الجوانب، ناهيـك عن الخدمات الحيوية بعيداً عن الجانب الإسـرائيلي لتحقيـق الاسـتقلال والسيادة، فكيف يُفسر ذلك؟

ومع هذه الإشكالات التي تمت في الجانب الفلسطيني داخلياً، وربما مع إسرائيل ومصر لحظياً، إلا أن الشعوب العربيـة هبـت جماهيريـاً بعـد قطع الكهرباء عن قطاع غزة، وتفاعل الوضع- خصوصاً في أوروبا- مع هذا الاتجاه، واتخذ البرلمان الأوروبي مؤخراً قبل أيام قليلة توصـيةً برفـع الحصار ووقف أعمال العدوان الإسرائيلي على القطاع.

تكامل ذلك مع الجهود الفلـسطينية الـتي تقودهـا اللجنـة الـشعبية لمواجهة الحصار في قطاع غزة، والتي كان آخـر نـشاطاتها قيـادة سلـسلة

بشرية بطول ٤٠ كيلو مترا بين معبر رفح ومعبر بيت حانون أمس، مما دفع قوات الاحتلال للاستنفار على قطاع غزة كما لاحظنا عبر شاشات التلفزة.

وتدعي إسرائيل أن هذا الإجراء يُعتبر هجوماً عليها كما صرّح الناطق باسم الجيش الإسرائيلي.

تشير عديد من التحليلات السياسية والاستراتيجية التي تتابع مجريات الأحداث منذ ثمانية شهور- بما في ذلك الإسرائيلية منها أيضاً- أن حالة القطاع شكلت رافعة جديدة للقضية الفلسطينية بالرغم من المعاناة الكبيرة، ويتم خلالها البحث عن حلول عملية واقعية، وليس مجرد وعود كما كان سابقاً. وقد فعّلت الدور العربي في حل الأزمة وأحرجت الموقف الفلسطيني؛ إذ كان يراهن على تحقيق مصالح حزبية أو محدودة عند أي طرف كان، ووحدت قوى القطاع السياسية والمجتمعية.

ويُعتقد أن فتح المعبر سيمثل أيضاً رافعة مهمة لإعادة النظر في الخلاف الفلسطيني الداخلي، وإلى أهمية حله بين الفرقاء، ووصفه مدخلا للجميع.

وسيكون فتح المعبر مدخل الأطراف المتنازعة سياسياً في الساحة الفلسطينية لتحقيق إنجازات أوسع على صعيد مشروع التحرير الوطني، وعلى صعيد الدعم العربي والدولي، ناهيك عن الإحراج الذي يتسبب

به صمود القطاع وجهود أهله في كسر الحصار لإسرائيل على الصعيد الدولي- حتى في ظل الحماية الأمريكية- وأقصاه على الصعيد الإنساني وما يتعلق بالخدمات الإنسانية، خصوصاً ما يتعلق بفشل الأهداف التي أعدتها إسرائيل للحصار؛ أي إنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها بالحصار. وعلى عكس ذلك انقلبت عليها هذه الأهداف، وبذلك لم يكن لديها مبرر فيما تطرحه على الصعيد الدولي.

في ظل ذلك نحن في هذه الحلقة اليوم نتمنى أن نناقش تداعيات الحصار مبدئياً، وتداعيات فتح المعبر، ونتوصل إلى آفاق ما يمكن أن تنتجه المرحلة الحالية من واقع فلسطيني جديد نتعامل معه من زاوية حل الأزمة الإنسانية، ومن زاوية حل الأزمة السياسية، ومن زاوية الدعم للمشروع الوطني الفلسطيني القائم على قاعدة التحرير والعودة.

المحور الأول

واقع الحصار وتداعياته

جمال الخضري

إن الحصار الإسرائيلي المفروض على شعبنا الفلسطيني مفروض منذ أكثر من عامين، ومشدّد بشكل كامل منذ ثمانية أشهر، بمعنى إغلاق كل المعابر، ومنع حركة السكان وتنقلهم من قطاع غزة عبر معبري رفح وبيت حانون- فمعبر رفح هو الذي يربط غزة بالعالم الخارجي، ومعبر بيت حانون يربط غزة بالضفة الغربية- وكذلك منع دخول البضائع، وكل هذه إجراءات خطيرة في تقليص كميات الوقود المزودة إلى غزة، وإجراءات خطيرة في تقليص تزويد القطاع من الاحتياجات الإنسانية.

أدى الحصار إلى حجز البضائع الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية، ومنع حركة التصدير والاستيراد أيضاً بشكل كامل للمنتجات، فقَلّل المنتجات الفلسطينية.

هذا هو الواقع الآن، أما بالنسبة للتداعيات في المجالات المختلفة، فهي كبيرة وخطيرة؛ ففي المجال الصحي هناك (١٥٠٠) حالة مرضية موجودة الآن في قطاع غزة تحتاج للعلاج خارج القطاع، لكن لا تستطيع المغادرة بسبب إغلاق هذه المعابر، ولا تستطيع المغادرة للعلاج في

البلدان العربية أو في مستشفيات الداخل، ولا إلى أي مكان آخر إلا في حدود ضيقة جداً، فعلى سبيل المثال كان هناك مكرمة لجلالة الملك عبد الله الثاني عندما استضاف مجموعة من هؤلاء المرضى.

هناك حالات خاصة يتم التعامل معها، لكن ١٥٠٠ حالة ما زالت في وضع خطير جداً؛ تحتاج إلى علاج في الخارج، منها ١٠٣ حالات فارقت الحياة جرّاء هذا الحصار، وهناك حالات على وشك الوفاة.

الحقيقة أن هناك عشرات من أنواع الأدوية الضرورية مفقودة من المستشفيات، وهناك المئات الآن في المخازن الرئيسة في المستودعات مفقودة، بمعنى أنه قد تجد بعضَ هذه الأدوية في السوق المحلي، لكنَّها نفدت في المستودعات؛ لأن الإسرائيليين منعوا- منذ شهرين- القطاع الخاص الفلسطيني في المجال الطبي من أن يستورد أي نوع من الأدوية، فالآن نفدت كل الأدوية الموجودة في المستودعات وبقي قليل جداً، لكن هذا طرأ خلال شهرين إلى ثلاثة أشهر، وستكون هناك كارثة كبيرة حقيقية إذا استمر هذا الواقع.

هناك في المستشفيات أيضاً مشكلة كبيرة في موضوع المباني، وكل العمل ينحصر في مبان محددة؛ لأنه- كما يعلم الجميع- هناك عدم إدخال لمواد الإسمنت والحديد وغيرها من مستلزمات البناء. وكذلك تعطلت كثير من الأجهزة الطبية، وأي جهاز يعطل لا يمكن إصلاحه

بسبب عدم وجود قطع الغيار أو عدم الموافقة على استيرادها.

هناك خطر كبير بسبب نقص الوقود والكهرباء في المجال الصحي وفي المجال البيئي. وأذكر في المجال الصحي أن غرف العمليات والتعقيم وبنك الدم والتحاليل، كل هذه مهددة بالخطر؛ لأن الكهرباء التي تستخدم في المستشفيات الآن غير منتظمة، والمولدات التي تعمل لم تتهيأ للعمل فترات طويلة، وكذلك الوقود الذي يجب أن يزودها هو غير كاف، ومن هنا أصبح الوضع حرجا جداً لدرجة أنه لو استمر الأمر يومين أو ثلاثة أيام على هذه الحالة، أو أُغلقت المعابر ولم تدخل المحروقات، فإن كل شيء سيدمر ويتوقف.

الإسرائيليون يريدون أن يجعلوا الحال والواقع الفلسطيني حرجا إلى درجة أنه يمكن في أية لحظة أن يقضي على هذا كله.

هناك نقص خطير في الكهرباء والوقود في غزة، فمحطات الوقود جميعها مغلقة، وتعمل ساعتين في الأسبوع عندما يتم تجميع كميات الوقود التي يتم إحضارها من شركات إسرائيلية، فيتم بيعها.

هذا الموضوع أثر بشكل خطير على محطات المعالجة لمياه الصرف الصحي في غزة، وبالذات في منطقة غزة والمنطقة الجنوبية؛ إذ توقفت- تماماً- كل محطات المعالجة، مما جعل الوضع الذي نحن فيه خطير جداً، بحيث يتم ضخ ٤٠ مليون لتر يومياً من مياه الصرف الصحي (المجاري)

دون أي معالجات في البحر، وهذا بالطبع أمر ممنوع ومحرم، ولكن هذا هو الواقع الآن، ولهذا أثر كبير وخطير على الناس والبحر والتلوث.

أخطر من ذلك قضية عدم إدخال المواد اللازمة لإنشاء المشاريع المعالجة وإقامتها، فهناك أحواض كان يجب أن تكون لتجميع مياه الأمطار نتيجة عدم إكمال أحواض الصرف الصحي، فربط الناس كل ما يمكن أن يخرج من مياه الصرف الصحي في شبكة تصريف الأمطار؛ لأن العمل توقف في مشروع الصرف الصحي، وبدأ تجميع مياه الصرف الصحي الآن في الأحوال غير المعدلة، لذلك صارت مياه المجاري ومياه الصرف الصحي تتدفق إلى جوف الأرض، وتُلَوِّث المياه، فتصبح غير صالحة للشرب. بالطبع أثر هذا بشكل كبير على مراحل الحياة المختلفة.

ينعكس ما سبق على الأطفال بشكل خاص وجوهري؛ فهم يشكلون ٥٦٪ من سكان غزة، وهم الآن معرضون لخطر كبير بسبب خطر بالتلوث، بالإضافة إلى فقدان التدفئة والخطر بسبب نقص الغذاء. وهنا يجب أن نلقي الضوء على موضوع الغذاء كوننا تحدثنا عنه. فهناك مليون ومائة ألف مواطن فلسطيني يعيشون على المساعدات الإنسانية، سواء كانت من وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، أو من منظمة الغذاء العالمي، أو من المؤسسات الخيرية التي تعمل في غزة. وبالطبع عندما يُقدمون هذه المساعدات وهذه الإعانات فهي مساعدات محدودة لا

تكفي لحاجة الناس، ولذلك فإن سوء التغذية يحدث في هذا الواقع.

أحب أن أكمل الحديث هنا عن بعض الإحصائيات في مجال المخاطر ومستوى دخل الفرد، ونستمر بعد ذلك في المجالات الأخرى كوننا تحدثنا عن موضوع المساعدات وعدد الذين يتلقونها.

أقول أيضاً إن نسبة البطالة في القطاع تصل إلى أكثر من ٦٥٪، وهذا يعني أن مثل هذه النسبة من السكان تعيش تحت خط الفقر، فمعدل الدخل السنوي للفرد الواحد في غزة هو ٦٥٠ دولارا سنويا، وهذا واقع صعب ومرير، فنحن هنا نتحدث أن معدل دخل الفرد في اليوم الواحد يساوي فقط ١,٢ دولارا.

إن الوضع في المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية والاقتصادية بشكل عام مدمَّر وهشّ، فقد ضربت إسرائيل البنية الاقتصادية التحتية أولا من خلال منع دخول المواد الخام للمصانع الفلسطينية والشركات المقاولة، وأوضح من ذلك بشكل أكبر أن كل شيء متاح أو مباح استيراده في أي مكان إلا القليل يُمنع، ولكن العكس عندنا؛ فكل شيء ممنوع بشكل كامل، ويستثنون أحياناً بعض المواد، مثل الدقيق أو السكر أو المواد البقولية، وبكميات محدودة جداً.

هذا هو الواقع إذن، كل شيء ممنوع إلا ١٢ صنفا، وأحياناً ٩ أصناف وأحياناً ١٥ صنفا، وهو غير مسموح للجميع، وإذا سمحوا

فبشروط، منها: يجب أن يكون غير مستورّد من الضفة الغربية، ويجب أن يكون مستورَدا من تاجر إسرائيلي، فهناك شروط كثيرة في هذا.

الواقع الاقتصادي واقع صعب وخطير؛ فالبضائع لرجال الأعمال الفلسطينيين موجودة الآن في الموانئ الإسرائيلية، وكما تعلمون جميعاً فإن كل تجارة غزة والضفة من استيراد وتصدير تتمّ عبر الموانئ الإسرائيلية، هناك ما قيمته(١٥٠) مليون دولار بضائع لرجال الأعمال الفلسطينيين، وهي الآن مجمدة منذ ثمانية أشهر، مع أنها مستوردة بشكل قانوني، ودُفعت أثمانها وضرائبها وكل مصاريف التخليص، لكن إسرائيل رفضت إدخالها إلى غزة منذ ذلك الوقت.

واليوم تطالب إسرائيلُ أصحابَ هذه البضائع أن يدفعوا غرامة أرضية لأنهم لم يستلموها، وهذه نكتة الموسم، وكنا دائماً نتحدث فيها.

لقد أثر هذا بشكل كبير على مصداقية رجل الأعمال والتاجر؛ لأن رأسماله متجمد هناك، وإذا كان متفقا مع أحد على تجارة أو صناعة ما فإنه يكون في موقف محرج له، فهذه مشكلة خطيرة أمام رجل الأعمال وأمام البنك وأيضاً أمام من يتعامل معهم في الخارج، وغيرهم.

ولو تحدثنا أيضاً عن مجال العمال ومجال التصنيع فهناك أكثر من أربعة آلاف مؤسسة تجارية قد أغلقت أبوابها بالكامل، وتعطلت جرّاء ذلك. وهناك حوالي ٥٥ ألف عامل كانوا يعملون في مشاريع.

وهناك موضوع المباني، إذ إنه منذ ثمانية أشهر لم تُبن غرفة واحدة في كامل قطاع غزة، وهذا دليل على كثافة الحصار وشدته.

المقاولات والإنشاءات والبنى التحتية كلها تعطلت أيضاً بشكل كامل، فهناك مشاريع لمنظمات دولية وعربية ومحلية تقدّر بـ ٣٥٠ مليون دولار كانت تحت الصرف جاهزة من أجل أن يتم التنفيذ، لكنها توقفت، مما أضاف أيضاً حوالي ٦٠ ألف عامل جديد إلى قائمة البطالة.

إن إجمالي العمال الذين توقفوا خلال هذه الفترة يصل إلى ١٤٠ ألف عامل توقفوا عن العمل وأضيفوا إلى قطاع البطالة.

ويؤكد الواقع أن المجال الزراعي والتصدير والاستيراد انتهت أيضا، فمشروع (الوَرْد) و(التوت الأرضي) الذي كان يُصدَّر من غزة مُدمَّر، وهناك منع لإدخال مستلزمات الزراعة، حتى مما ينتجه الشخص أو الفرد لاحتياجاته اليومية، فهناك مشكلة في إدخال أي مادة من البذور أو الأسمدة أو النايلون، فكل ما يتعلق بهذا يتقلص بشكل كبير.

وبالنسبة للمجال التعليمي والمجال الإنساني فيه فالعملية التعليمية مستهدفة الآن بشكل كبير وبشكل خطير، والطلاب لا يستطيعون أن يدفعوا رسوما، ومن هنا أصبحت الجامعات أمام واقع خطير لأنها تعتمد بشكل كاف على رسوم الطلاب، ولذلك فهناك مشكلة في دفع الرواتب للأكاديميين والإداريين فيها.

أما المشاريع اللازمة للعملية التعليمية فهي متوقفة الآن، سواء تطوير المختبرات التعليمية أو المباني والمنشآت أو المدن الجامعية، وكذلك القرطاسية والورق والحواسيب، كل هذا غير موجود بشكل كاف، مما يؤثر بشكل خطير طبعا على المجتمع والمؤسسات.

وفي موضوع العالقين في غزة وفي خارج غزة، هناك الآلاف من المواطنين الذين يعانون من هذا الأمر، استطاع بعضهم أن يغادر لكن ما زالت المشكلة قائمة لآلاف أبناء شعبنا الموجودين في خارج غزة ويريدون العودة لكن لم يستطيعوا أن يجيئوا، وكذلك الحال من غزة إلى الخارج، لا يستطيعون أن يغادروا، ومنهم طلاب، لعمل الإقامات. ومنهم مرضى، لذلك ما زالت المشكلة قائمة.

يمكن أن تكون هذه القضايا أهم ما يمكن أن نوجزها بهذه السرعة.

جواد الحمد

نتمنى أن تحدثنا عن الانعكاسات والآثار الاجتماعية على الأسرة وعلى المجتمع الفلسطيني والعلاقات الداخلية الفلسطينية؟

جمال الخضري

بالنسبة للمجتمع الفلسطيني هناك ما نسميه بسِرٍّ إلهيّ أو قدر الله، إذ إن هذا المجتمع ما زال متماسكا مترابطا متراصا، يصبر ويصمد ويكابد بشكل كبير جداً.

رغم كل هذه الظروف العصيبة التي يعيشها إلاّ أنه ما زال في الواقع صامداً، لكنّ لهذا الصبر وهذا الصمود مقومات، وأهم هذه المقومات هو الدعم، وأقول أولاً الدعم المعنوي قبل المادي، بالوقفة، وبالكلمة، وبالمسيرة؛ فعندما يسمع المجتمع الفلسطيني أن هناك مسيرة في أي مكان في العالم فإنه يصمد أكثر.

وفيما يتعلق بالدعم المادي والدعم الإغاثي فهو مطلوب ومهم إلى أكبر حدّ، لكن هناك قضايا اجتماعية خطيرة جداً بالطبع نتجت عن هذا الحصار، ومنها آثار نفسية على الأطفال بالذات بشكل كبير، خاصة عندما يكون الطفل المريض ذي العشر سنوات في أسرة تذهب به إلى المستشفى فيقولون له: اذهب للعلاج في الخارج.

وفي هذه الحالة لا يستطيع مع أسرته أن يعملوا أي شيء للوصول إلى حل داخل القطاع، ولا يملكون مغادرة القطاع للعلاج، فيبدأوا بعدها بالتساؤل متى سيموت! ويضيفون رقمه إلى الضحايا في الحصار. لكل هذا انعكاسات خطيرة جداً، سواءً على الأسرة أو على البيئة الاجتماعية المحيطة بالمريض.

وكذلك نرى أنه في حالات منع السفر هناك حالات منع سفر الزوج مع زوجته؛ فلا يستطيع، مما يؤدي إلى تشتت الأسرة بين غزة والخارج. وينتج عن هذا أيضاً مشاكل.

جواد الحمد

نأمل أن تتمكنوا من فك الحصار في الأسابيع القادمة من خلال المفاوضات مع الحكومة المصرية، والترتيبات الجديدة المتوقعة لفتح معبر رفح وتسهيل حركة الأفراد والبضائع كما سمعنا.

جمال الخضري

نحن لا نعمل فقط على فتح معبر رفح وحده، بل إننا نعمل على إيجاد ممر آمن يربطنا بالضفة الغربية؛ لأننا تنازلنا تنازلاً كبيراً في بعدنا عن أهلنا وإخواننا في الضفة الغربية، ولهذا أثر- كما تعلمون- على مستقبل العلاقات الفلسطينية الداخلية.

للإسرائيليين ضمن استراتيجيتهم تصور في هذا، ولكن يجب أن يكون لنا أيضاً رؤية واضحة في هذه النقطة؛ لأن فتح المعبر شيء ممتاز، ونحن نطالب به، لكن دون التخلي عن ربط غزة بالضفة الغربية، فهناك خطة لانفصال كامل بإعطاء غزة لمصر، والضفة للأردن، ولأنكم تناقشون هذا الموضوع بشكل مفصل أحببت أن أضع هذه النقطة فقط.

جواد الحمد

لا شك أن ما تفضل به الدكتور الخضري كان مختصراً جداً وقليلاً جداً موازاة مع معاناة مليون ونصف إنسان في الحصار الخانق والكامل من إسرائيل وغير إسرائيل أيضاً.

المحور الثاني

التوجهات الشعبية والعربية والعالمية لفك الحصار

جواد الحمد

لاستكمال هذه الصورة سوف ننتقل إلى التوجهات وأبرز التوجهات الشعبية والعربية والعالمية لفك الحصار. وهل هذه التوجهات قادرة على فك الحصار أم لا؟

علي أبو السكر

إن هذا الحصار المفروض الآن على غزة بوجه الخصوص ليس له مثيل عبر التاريخ من أوجه معينه، ولا شك أن التاريخ شهد حصارات مختلفة، لكن هذا الحصار بالذات ليس له مثيل؛ لعدة أوجه:

أولاً: من حيث الجهات التي فرضت الحصار

لقد اشتركت في فرض هذا الحصار جهات محلية فلسطينية وإقليمية عربية ودولية، بالإضافة إلى العدو الطبيعي المتمثل بالعدو الصهيوني، فهذه الأطراف كلها اشتركت لفرض هذا الحصار على بقعة صغيرة، محصور فيها مليون ونصف مقيمون على هذه البقعة الصغيرة.

ثانياً: من حيث حجم الحصار وتداعياته

حسب ما سمعناه الآن وتكلم به الدكتور جمال الخضري فحجم هذا الحصار الغريب وصل إلى أدق التفاصيل، إلى درجة أنْ تحددت البضائع أو المواد التي يُسمح بدخولها وليس المواد التي تُمنع من الدخول، فقد أصبح الآن السماح لمواد محددة تُدخل، عدا عن أنه مس جوانب عديدة أو متعددة.

ثالثاً: اتساع هذا الحصار

لم يقتصر الحصار على جهة رسمية، فإذا افترضنا أن حكومة حماس هي المقصودة في هذا الحصار فأعتقد أنه من الواضح أن الحصار استهدف الشعب الفلسطيني كاملا في غزة، وليس جهة محددة رسميا.

أهداف هذا الحصار- كما هو واضح منذ البداية- هو السعي لإفشال حكومة حماس، ويمكن القول- قبل الدخول في الموضوع-: لا شك أن أبعاد هذا الحصار ليست محصورة فقط بأبعاد إنسانية.

بل إن للحصار أبعادا سياسية وعسكرية قبل كل شيء؛ لإنهاء حالة التعاطف مع المقاومة، ولإنهاء المقاومة بسلاحها، ولإنهاء فكرة تتطلع لها الشعوب المقهورة طريقا للتحرر والاستقلال.

يهدف الحصار إلى ذلك بأن المقاومة لا تجدي، ولذلك يريد تحطيم هذا السلاح، والأمر نفسه من الناحية العسكرية؛ فضرب المقاومة

الموجودة في فلسطين- مُمَثَّلَة برأس الرمح (حماس)، وأذرع أخرى تتبنى خيار المقاومة- من خلال بوابة المعاناة الإنسانية هو هدف استراتيجي للحصار.

لذا يمكن أن تكون النظرة لموضوع الحصار أوسع من النظرة إلى البعد الإنساني فقط؛ لأنه لو كان كذلك لانتهى بسرعة.

وفيما يتعلق بالمواقف الرسمية والشعبية فإنه عندما يعجز الموقف الرسمي في بعض الحالات يبدأ الدور الشعبي يتألق، والرهان الآن يأتي على هذا الدور الشعبي.

وعندما نتكلم الآن فإننا نكبر الدور الشعبي والفعل الشعبي الفلسطيني في غزة في أعماله، ابتداءً من اقتحام معبر رفح وإزالة أجزاء من الحدود الفاصلة مع مصر، وامتداداً إلى حادثة الأمس للفعل الشعبي الفلسطيني في سلسلة بشرية على طول كيلومترات طويلة ممتدة مع الحدود التي تفصل غزة عن الوطن السليب في فلسطين تحت سيطرة العدو الصهيوني.

من هنا فإن للفعل الشعبي بشكل عام دورا وإنجازا على أرض الواقع، ومطلوب أن يُفعّل هذا السلاح الآن في هذه المعركة، معركة الحصار على قطاع غزة، خاصة أن الفعل الشعبي قد لا يجد المقاومة المباشرة والمعلنة من هذه الجهات، سواء كانت دولية أو رسمية، أو من

جهات إسرائيل، فقد لا يجد الفعل هذه المقاومة المباشرة والمعلنة، خاصة أنه يتوافق مع الأعراف الدولية، ومع القوانين الدولية.

هذا الفعل الشعبي يتوافق ميدانياً مع المطلوب، فالفعل الشعبي الفلسطيني أو الفعل على الساحات العربية والإسلامية أو على المستوى الدولي يمكن أن يحقق كلٌّ في موقعه ما هو مطلوب منه.

الفعاليات الشعبية الفلسطينية هي المعنية الأولى في قضية الحصار، وهي التي تحتل الميدان الحقيقي للعمل داخل المنطقة المحاصرة ومحيطها المتمثل في منطقة الضفة الغربية أو حتى في فلسطين المحتلة.

وقد رأينا فعلا حقيقيا وفعلا منتجا لهذه الفعاليات في موضوع معبر رفح إلى أن استنفر العدو الصهيوني أعدادا كبيرة من جنوده أمس ليقف في مواجهة سلسلة بشرية شعبية مسالمة لا تمتلك السلاح، هذا الاستنفار استنفار مرهق لهذا العدو.

أما الدور المطلوب والممكن من الفعاليات الشعبية الفلسطينية فهو:

أولاً: الضغط الشعبي على السلطة الفلسطينية والأطراف الفاعلة داخل الجسم الفلسطيني بالوقوف الحقيقي- سياسيا وعمليا- في وجه هذا الحصار، فضلا عن عدم المشاركة فيه؛ إذ للأسف هناك أطراف فلسطينية داعية إلى هذا الحصار، وهناك أطراف فلسطينية مشاركة في هذا الحصار.

إن الفعل والحراك الشعبي الفلسطيني معني بالضغط على هذه الجهات وليس لأجل ألا تشارك وألا تكون طرفا في الحصار، بل أيضاً لإحراجها لتكون طرفا ينادي ويعمل على رفع الحصار، من باب حفظ ماء الوجه أمام الشارع الشعبي الفلسطيني أو العربي أو الدولي، لأنه لا يعقل في الحقيقة أن تكون هنالك أطراف فلسطينية تقف بصورة مباشرة إلى جانب عدو الشعب الفلسطيني في تثبيت المطالب في الحصار وتمكينه.

ثانياً: تحريك هذه القضية- قضية الحصار- وإبرازها إعلامياً وإنسانياً وسياسياً، وتوجيه المشاعر السياسية العربية والإسلامية والدولية.

شهدنا هذا عندما توقف إمداد الوقود إلى غزة كيف كان الحراك الشعبي الفلسطيني هناك، وكيف أبرز هذه القضية، رغم أن الحصار تعيشه غزة وتعيشه فلسطين منذ فترة طويلة.

فمنذ قرار الشعب بانتخابات ديمقراطية اختار فيها حركة حماس وأرادها بدأ الحصار على الحكومة المشكلة حينها، واستحكم الحصار بعد أن تم الحسم لحماس في غزة، ومع ذلك كان الحصار أحيانا يتأجج وتظهر هذه القضية، وفي فترات أخرى يُعمل على طمسها وعدم إبرازها وإظهار معاناة الشعب الفلسطيني والواقع الذي يعيشه هذا الشعب.

رأينا كيف تحرك هذا الحراك الشعبي عندما توقفت الطاقة أو النفط إلى قطاع غزة، وتوقفت المحركات وأظلمت غزة، رأينا كيف كان هذا التحرك في الحقيقة مؤججا للمشاعر، وبذلك كانت له ردود أفعال، سواء كان في المنطقة المجاورة وتحرك الشارع.

فكان الشارع الأردني والشارع العربي بل والشارع الشعبي بشكل عام على المستوى الدولي جزءا من هذا التحرك. ومن هنا يستمد الحراك الشعبي الدولي طاقته وحراكه من الحراك الشعبي الفلسطيني.

ثالثاً: إحراج الأنظمة العربية لغياب دورها في هذا الصراع وخاصة الدول المجاورة مثل مصر والأردن.

عندما يتحرك الشارع الفلسطيني نتيجة المعاناة التي يعيشها تحت هذا الحصار فأين دور هذه الدول العربية والنظام العربي الرسمي؟ وعلى وجه الخصوص أين دور الدولتين اللتين ارتبطتا مع هذا الكيان بمعاهدات؟

سوّغت بعض الأنظمة العربية تصرفاتها على أنها جزء كبير في خدمة القضية الفلسطينية، ليكونوا طرفا يُسلهم في عملية إعادة الحق الفلسطيني.

نحن نعيش الآن في حالة انقضاض على هذا الشعب وعلى هذا الحق؛ فأين دور هذه المعاهدات التي ضبطت هاتين الدولتين؟

أعتقد أنه كلما تأجج الحراك الشعبي على الساحة الفلسطينية كان أكثر إحراجاً للنظام الرسمي العربي، وخاصة الأنظمة التي ارتبطت بهذه المعاهدات.

النقطة الأخيرة من الدور الذي يمكن أن يؤديه الحراك الشعبي الفلسطيني هو كشف حقيقة هذا العدو والممارسات غير الإنسانية التي يقوم بها، والضغط عليه للالتزام.

ومن المعروف قانونيا وعرفيا أنه عندما يقع الاحتلال على أي شعب يصبح هناك التزامات على هذا الاحتلال، هناك التزامات دولية مطلوبة من هذا الاحتلال، وهو الآن يمارس القتل والتعذيب وما إلى ذلك، وهو في الوقت نفسه يتخلى عن المسؤوليات الدولية التي يُلزم فيها تجاه الشعوب المحتلة.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي على الحراك الشعبي الفلسطيني إبراز حقيقة هذه الصورة غير الإنسانية لهذا العدو.

لقد تكلم الدكتور الخضري فيما سمعناه عن (١٠٣) حالات وفاة نتيجة نقص في الأدوية والمعدات العلاجية وأن (١٥٠٠) ينتظرون دورهم في سلسلة الوفيات التي تحدث نتيجة هذا الحصار.

لذلك أعتقد أننا من خلال هذا الحراك نستطيع أن نبرز هذه الصورة البشعة لهذا الاحتلال.

أما **الحراك الشعبي على مستوى الساحات العربية والإسلامية** فأعتقد أن المطالب التي تتصدر المرجوّ منا هي:

- إيصال رسالة تضامن للشعب الذي يرضخ تحت الاحتلال وتحت الحصار؛ إذ لا يعقل أن تغلق عليه الأبواب بحلقة أوسع، وبصمت وسكون على الساحة العربية والإسلامية، فعلى الأقل لا بد أن يشعر هذا الشعب المحاصر الذي يعاني أن هنالك من يشعر بمعاناته، ومن يعيش آلامه من خلال هذه الفعاليات.

  إن هذه رسالة تصل إلى الداخل وإلى هذا الشعب المحاصر ويمكن أن تكون مطلبا ذكره الدكتور الخضري ضمن ما ذكره عن المساعدات المادية والعينية.

- الضغط على الحكومات العربية والإسلامية أن تقوم بدورها، وأعتقد أن الشارع المصري بالذات معني بهذا، وله تأثير كبير على النظام الرسمي في مصر؛ لأنه يمثل الحدود المباشرة مع غزة، وما كانت لِتُفتح بصورة حقيقية لو لم يكن هنالك نوع من الهيبة للشارع المصري، وأحس بعض المسؤولين أن هنالك دورا لتحرك الشعب، وما كان ليتجاوب مع فتح الحدود.

  وكذلك الأمر في الشارع الأردني، المطلوب تحرك شعبي أردني يميز عن باقي الدول الأخرى، هنالك حصار نشترك فيه نحن هنا

في الأردن، مثل الحصار المالي، أي حصار البنوك والتحويلات الموجودة هنالك في الضفة وغزة، إذ تمتنع البنوك الآن عن عملية التحويل مسوِّغة تصرفاتها بالالتزام بقرارات ليست شرعية وليست دولية.

- تقديم المساعدات العينية والمادية، إن الشعب العربي، ورغم واقعه الاقتصادي المرير، إلا أنه يقدم- وقد قدّم-. هناك المساعدات التي قدمتها النقابات وبعض المناطق والفعاليات الشعبية مما حملته من مساعدات.

وأعتقد أن أهم دور تقوم فيه هذه الفعاليات الشعبية والعربية هي أن توصل رسالة أن هذا هو صوت الشارع العربي، فالشارع العربي مع الثبات ومع المقاومة نهجا موجودا هنالك على أرض غزة.

بالإضافة إلى أن دوره في موضوع رفع الحصار تخفيف المعاناة؛ أي إن هنالك تأييدا شعبيا حقيقيا، وهذا يمثل صوت الشارع وليس الموقف الرسمي الذي يعمل على قتل روح المقاومة.

- الفعل الشعبي هو الأكثر تأثيرا على القرار الرسمي عند الدول، وخاصة الدول الديمقراطية، وهو الأقدر على كشف الدور غير الإنساني للعدو الصهيوني، وفي الوقت نفسه هناك كثير من

التحركات العربية الشعبية خرجت متأثرة بالحراك الغربي الشعبي، عندما كان يسمع أن هنالك تحركا في باريس أو لندن يجد الشارع العربي نفسه محرجا، كيف يتحرك الشارع الغربي ولا يتحرك الشارع العربي؟ وهذا نتاج إيجابي في الحقيقة للتحرك في الساحات الدولية والغربية.

جواد الحمد

أختلف مع الأستاذ أبو السكر في الاستنتاج بأن هناك حراكاً عربياً قد كان تجاوباً مع حراك دولي، فعكس ذلك هو الذي كان، إذ شهدت الفترة الأخيرة حراكاً عربياً غير مسبوق، سبق كل العالم.

وأظن أن الحراك الغربي جاء لاحقاً له، وجاء ردة فعل له، بل إن غالب التحرك العربي بخصوص القضية الفلسطينية شعبياً كان ابتدائيا ولم يكن رد فعلٍ أو تجاوباً مع تحركٍ دوليٍ آخر؛ لأنني من المعتقدين أن هذه الأمة حية وليست ميتة ولا هي جثة هامدة كما يتكلم بعض الزملاء ببعض اللغات، لا أؤمن بهذا، فهي أمة حية بحاجة إلى من يقودها حتى يمكنها أن تتحرك.

إن القوى السياسية، والقوى الشعبية، ومؤسسات المجتمع المدني، والشخصيات الإعلامية، والأبحاث، والجامعات، والمؤسسات الطلابية،

كل هؤلاء هم من يقود الحراك العربي الشعبي لدعم الشعب الفلسطيني ومناصرته، ولذلك يتجاوب العالم معه.

سأثير أربعة أسئلة سريعة للمحورين السابقين حتى أعطي الزملاء الفرصة أن يتكلموا فيها:

السؤال الأول: كم يؤثر حجم التوعية والوعي في واقع الحصار وتداعياته على القرار الدولي أو القرار العربي أو القرار الشعبي السياسي أساساً؟ وهذا الأمر في غاية الأهمية؛ لا سيما أنه جرى حوار قبل الهبة الشعبية وكان هناك تساؤل عن سبب هذا الصمت العربي.

السؤال الثاني: ما هي شروط تمكن الشعب الفلسطيني في غزة من الصمود؟ صحيح ما تحدث عنه الدكتور الخضري من تماسك المجتمع وصمود الناس وتحمل الناس. لكن السؤال: إلى متى؟ وما هي الشروط التي ينبغي أن تتوفر لهم حتى يحققوا قدرة على الصمود الفعلي؟ فينبغي عدم الاعتماد على الجانب المعنوي العام دون توفير شروط موضوعية.

والسؤالان الآخران في المحور الثاني:

السؤال الثالث: ما هي شروط نجاح التحرك الشعبي؟ أي متى يكون التحرك الشعبي ناجحاً في تحقيق أهدافه؟ هل هو موضوع

التواصل والاستمرار مثلاً، أو الحراك المفتوح؟ أو هل هو أن يتكامل مع الدور الرسمي ويمارس عليه ضغطا سلميا مباشرا ويتعامل معه ويتكاتف معه حتى يمكن أن يشارك فيه؟

السؤال الرابع: كيف يمكن للتحرك الشعبي أن يتكامل بالفعل مع التحرك الفلسطيني من جهة، ومع التحرك الدولي من جهة أخرى؟ أي هل يمكن أن تكون هناك بالفعل كفاءة في بناء دور عربي شعبي متحرك ومتفاعل يتكامل مع الجانب الفلسطيني، ويتفاعل معه؟

وقد لاحظنا على سبيل المثال أن ما حصل أمس في المسيرة البشرية الهائلة لم يكن له دور كبير في الشارع العربي، إذ كانت هناك سلسلة بشرية ممتدة لـِ ٤٠ كيلو مترا في قطاع غزة، ولوحظ غياب الكهول مثلاً لأنها مسافات طويلة والجو بارد. كانت المسيرة متصلة وكان بصعوبة، بالإضافة إلى المواجهات مع الاحتلال، إذ بدأ يقصف الرصاص وخطف بعض هؤلاء المتظاهرين سلمياً.

ومثل هذا المشروع كان يستحق بالفعل أن يكون له نماذج- ولو بشكل مشابه نسبيا- كما حصل في التمثيل على سجن غوانتانامو في بريطانيا، كيف يمكن بناء مثل هذا التكامل؟

أحمد سعيد نوفل

أنا أرى وأشاهد الوضع بالنسبة لتداعيات الحصار وما حدث في معبر رفح، إن هذا لا يقل أهمية- وهو محطة رئيسة في نضال الشعب الفلسطيني- عن هدم حائط برلين وتداعياته الأخرى في أوروبا.

أرى أن هناك تقصيرا عربيا رسميا في توظيف ما حدث في تلك الفترة بالنسبة لدعم الشعب الفلسطيني رسمياً.

كان من المفروض عمل الكثير الكثير؛ إذ كان هناك مؤتمر في القاهرة وكان من المفروض أن يأتي وفد عربي برموز من هذه الدول، ثم يأتي إلى قطاع غزة خلال هذا المعبر الذي دُمر، وتكون هناك مبادرة ودعم عربي رسمي، وأن يأتي هذا الوفد ويدعم الشعب العربي الفلسطيني بدلاً من أن يجلس وزراء الخارجية العرب ويتحدثون عن دعمٍ شفوي دون أن يكون هناك دعم حقيقي، وأن يكون على رأس هذا الوفد أمين عام جامعة الدول العربية مثلاً. هذا هو الدعم الحقيقي.

لو حدث ذلك في تلك الفترة وتلك الظروف فأعتقد أنه من الممكن أن يدعم نضال الشعب الفلسطيني بشكل كبير.

إن ما حدث أثبت أن حركة حماس والحكومة الفلسطينية في قطاع غزة قد وظفت الموضوع بطريقة ذكية، ونجحت في هذا الأمر بشكل

جوهري؛ إذ كان البعض يتوقع الفشل لحركة حماس في توظيف ما حدث في تلك الظروف، وأن تفشل في دعم العمل الفلسطيني والنضال الفلسطيني.

بل كان العكس، فقد وجدت القدرة على توظيف ما حدث في تلك الفترة وما زالت هذه القدرة موجودة بالنسبة للنضال الفلسطيني وهذا طبيعي.

هناك نقطة مهمة أثبتت أنه على الرغم من الحصار والضغوطات إلا أن حركة حماس استطاعت أن توظف ما حصل بشكل إيجابي، وأن توجد إحراجا كبيرا للسلطة الفلسطينية على ما يحدث في قطاع غزة، على أساس أنها- أي السلطة- لا تعمل سياسيا وعمليا على وقف الحصار، بل تربطه بوقف الصواريخ الفلسطينية التي يسميها بعضهم صواريخ عبثية ولذلك لا داعي لهذه الصواريخ!

في المقابل أرى أن ما يحدث في قطاع غزة موجود في فترة لم تكن فيها صواريخ تطلق، ومع ذلك كان هناك حصار.

يبدو أن المسؤولين الفلسطينيين ينسون تلك المرحلة؛ ففي فترة ما قبل فوز حركة حماس وما بعدها توقفت الصواريخ، ومع ذلك كان هناك حصار وممارسات إسرائيلية إجرامية وتدمير وغير ذلك. وكأن هذا بالطبع ابتعد عن تفكير الفلسطينيين أو تصورهم.

بل الخطورة أكثر من ذلك؛ فبالأمس مع الأسف- وفي الوقت الذي كان فيه الأطفال الفلسطينيون يقومون بهذا العمل النضالي المؤجج في الداخل- يقول مسؤول فلسطيني: "لا نريد أن نعرض الأطفال الفلسطينيين إلى هذا الخطر".

علماً أن هناك أطفالا في الضفة الغربية ومع ذلك فالاغتيالات الإسرائيلية والاجتياحات مستمرة في نابلس ومناطق أخرى.

هناك تفاهم بين أطراف فلسطينية وإسرائيل أن يبقى الحصار الإسرائيلي على أساس ألا توظف حركة حماس هذا الحصار لمصلحتها بشكل واضح.

وفي موضوع دعم الشعب الفلسطيني قيل: إن مؤتمر باريس- الذي انعقد قبل فترة بشأن دعم الفلسطينيين- قدّم جزءا من الدعم للفلسطينيين يصل إلى سبعة مليارات دولار، وسوف تأتي إلى قطاع غزة. كنت أتمنى أن أسأل الدكتور الخضري: هل وصل جزء من هذا الدعم أم هو كلام لا قيمة له؟!

أما عن موضوع الدعم العربي فهو موقف فيه تقصير، فأوكرانيا أرسلت دعما، وكأن هذا الدعم القليل من أوكرانيا يكفي للابتعاد عن أي نوع من اللوم والنقد للمواقف الرسمية. لذا أرى أن التحرك العربي لم يكن في مستوى الهبة الفلسطينية، ولكن مع ذلك هو جيد وإيجابي.

ولو أتيحت الفرصة للشارع العربي أن يعبر عن نفسه فمن الممكن أن يكون هناك ممارسات أفضل بكثير، لكن الشارع العربي لا يعبر عن رأيه بكل حرية أمام الضغوطات الرسمية المفروضة عليه.

وفي سؤال: كيف يمكن للتحرك الشعبي والدولي التكامل مع التحرك الفلسطيني؟ أرى في هذه الظروف أنه لو أتيحت الفرصة لحركة حماس والسلطة الوطنية أن يجتمعا ويقررا في النهاية ما المطلوب.

أعتقد أنه من الممكن أن يقرروا تصعيد الموقف الفلسطيني ضد إسرائيل وأعمالها؛ لأن الشعب الفلسطيني بحاجة لدعم.

فلنتخيل لو أن هناك اجتماعا قد تم وبدأت المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس من أجل تغيير الظروف الحالية في الساحة الفلسطينية، عندها أعتقد أن هذا يمكن أن يؤدي للنضال وأن يدعم التحرك الشعبي، وليس فقط فلسطينياً، بل أيضاً عربياً.

من الممكن أن تمارس ضغوطات عربية شعبية على السلطة الوطنية الفلسطينية وأيضاً على حركة حماس للتقارب في وجهات النظر والتوصل إلى موقف موحد.

خالد عبيدات

يهمني أن أركز مبدئياً فيما يتعلق بموضوع التوعية وحجم التوعية. هناك نقطة مهمة جداً لم أُلاحظ انتباها لها في كل ما أسمعه حالياً. وهي

أن الحصار في حد ذاته أمر غير مشروع، ويجب التوعية في مدى قبول القانون الدولي ورفضه لموضوع الحصار.

وهذا أمر مهم جداً لم ينتبه لها أحد، فالحصار بذاته أمر غير مشروع لا يجوز فرضه على الإطلاق على شعب، وهذا الحصار أعتبره نوعا من أنواع "الإرهاب"، يُمارس ضد الشعوب البريئة.

وإذا كان "الإرهاب" أمرا خطيرا جداً تجب مقاومته، فإن الحصار أمر خطير جداً أيضا، وتجب مقاومته أيضاً، هذا أمر يجب أن يكون هو المنطلق في موضوع التوعية بالأمر.

من ناحية أخرى لننتبه إلى أنفسنا ونحن نتحدث عن الحصار وعلاج تداعيات الحصار، لننتبه إلى عيوبنا الخاصة بنا، فكيف أقف مع حركة شعبية مع إخواننا في غزة وأنا ألاحظ أن الظهر الفلسطيني مكسور نتيجة الخلاف بين فتح وحماس!

هذا أمر يجب أن يكون مفهوما، فالحصار حافز لفتح وحماس بأن توقفا الخلاف بشكل جدي، وأن تتفقا على شيء ما، على الأقل لإنقاذ الأطفال والمساكين والأبرياء في غزة.

وبالمناسبة، الحصار ليس فقط في غزة، فالضفة الغربية محاصرة أيضاً، وإلا فماذا نسمي كثرة الحواجز؟ إذا أراد الإنسان أن ينتقل من مكان إلى آخر أو على سبيل المثال من غرفة إلى غرفة يجب أن يمر على

حاجز، لذلك من رأى أن غزة هي المحاصرة فقط فهو واهم، لأن الضفة الغربية محاصرة أيضاً، ومن هنا فالقضية الفلسطينية كلها محاصرة.

أما ربط الحصار بالصواريخ فهذا تبرير سخيف وغير مقبول؛ لأنني أتفق مع القول بأن الحصار والأعمال الإسرائيلية الوحشية موجودة ضد الشعب الفلسطيني قبل الصواريخ وقبل غيرها.

ومن حيث الدعم الذي يُقدم، والتجاوب من الأنظمة العربية والشعوب العربية للمساعدة في تخفيف هذا الحصار إذا لم يكن للعمل لفك هذا الحصار، فأرى أن العمل لفك هذا الحصار مسألة كبيرة؛ إذ أصبح الحصار سلاحا فعّالا تستخدمه القوى الظالمة على وجه الكرة الأرضية، ولذلك من الصعب أن تتنازل تلك القوى عن الحصار، وهذا أمر يتطلب جهودا كبيرة جداً.

هل تذكرون كيف فعل الحصار في العراق؟ لقد أنهك جسد العراق حتى خرّت دون مقاومة.

هذه خطورة الحصار الذي أصبح أكثر فعالية من "الإرهاب"، فحينما يُبتلى شعب يقع تحت الحصار فإننا نسأل الله أن يكون في عونه، خاصة أن المُحاصِر يمثل قوىً عظمى أو يدا عليا. فمن هو الذي يُحاصر غزة ويُحاصر الضفة الغربية؟ أعتقد أنه ليس إسرائيل فقط، بل ومن يدعم إسرائيل أيضاً.

بالنسبة للتوافق بين المواقف الشعبية العربية والمواقف الرسمية أقول: لنكن واقعيين ومنطقيين؛ ماذا تستطيع الأردن ومصر من تقديم عون ومساعدة لتخفيف هذا الحصار وآلام الحصار؟ أتصور- بالنسبة للأردن وبالنسبة أيضاً لمصر- أنهما قامتا بما يمكن أن تقومان به وأكثر.

عندما أراد الغزاويون أن يتنفسوا لم يجدوا سوى المعبر المؤدي إلى مصر، وكان بإمكان مصر أن تسد هذا المسد، لكن لم تغلق هذا المنفذ، وهذا موقف مصري عظيم، وبالنسبة للموقف الرسمي الأردني والتحركات الأردنية باستمرار هي ناقدة وشاجبة لهذا الحصار وضاغطة.

لذلك أقول: إن الدول العربية التي أقامت علاقات مع إسرائيل تستخدم هذه العلاقات ضاغطة على إسرائيل من أجل الرضوخ للقرارات الدولية والشرعية الدولية، لكن الصلف الإسرائيلي لا يعترف إطلاقاً بأي شيء.

آخر ما أقول: إن أي عون للمساهمة في تخفيف آلام الحصار بحاجة إلى آلية، وإذا انعدمت هذه الآلية فكيف سيصل هذا العون، والآلية موجودة فقط في الأردن ومصر، وليست في أي جهة أخرى، لذلك الآليات الأردنية والمصرية هي الوسيلة لنقل هذا العون والمساعدات الإنسانية في الضفة وفي غزة.

جواد الحمد

لا شك أن المساعدات في الوضع القائم إنسانياً مطلوبة، لكنها لا تكفي، ولا بد من رفع الحصار بالفعل؛ لأنه هو الحل العملي دون أن تبقى هناك مساعدات جانبية.

من أهم الأدوار الرسمية- في هذه الحالة- فتح المجال للمجال الشعبي؛ لأن هذه الشعوب عادة أكثر حرية وأكثر مرونة في موقفها، ولا يترتب عليها أي التزامات سياسية أو أي إخلال باتفاقات أو إخلال بمواقف سياسية سابقة تجاه أي طلب.

يمكن للحكومات أن تتعامل مع الموقف الشعبي فتعطيه المجال ليدعم الشعب الفلسطيني حتى يبقى استقرار سياسي في الدولة، وهذه حرية تعبير، وهذا مفتوح من خلال المسيرات والاعتصامات والمظاهرات، بالإضافة إلى التبرعات العينية وتسيير الشاحنات.

أنا أتفق مع الدكتور خالد في الجزء الأخير من حديثه بأنه لا شك أن سبب الآليات القائمة- مع الأسف- هو وادي عربة وكامب ديفيد، وهذه الحقيقة مهمة، ونعرفها، إذ كنا في السابق نقدم المساعدات والإغاثات عن طريق المنظمات الدولية، مثل منظمة الغذاء العالمية، وكانت آلية لا بأس بها وغير معطلة.

ولكنْ أن يُقتصر استخدام العلاقة مع إسرائيل- بكل ثمنها السياسي والشعبي الذي دفعناه كأمة عربية من وادي عربية وكامب ديفيد- على ذلك فقط فهذا غريب وعجيب.

فإذا كان الثمن الكبير للاعتراف بإسرائيل يقتصر على تسيير الشاحنات بقليل من الأغذية فهذا لا يمكن تقريره بهذه الطريقة، لكن الدور السياسي ضعيف.

وإذا كانت إسرائيل صلفة فهي كذلك دائما، فالذي كان يريد أن يستخدم هذه المعاهدات للضغط على إسرائيل هو سيعرف بأنها صلفة.

ونتذكر مفاوضات طابا على مدى سبع سنوات، ومفاوضات المياه الأردنية إذ كانت جميعها مفاوضات في غاية الصعوبة معهم، وكانت كلها معروفة معهم.

فماذا كانت النتائج السياسية لاستخدام هذه العلاقة مع إسرائيل؟ هذه نتائج محزنة جداً ولا تعبر بصراحة عن الادعاء السياسي لمن يؤمن بهذا الخط سابقاً.

أما على الصعيد الثاني فأنا من المُقِرّين فعلاً بالآلية الوحيدة المتاحة الآن عربياً للدخول إلى مساعدات غذائية والبديل لذلك كان البعد الدولي: الأونروا الصليب الأحمر الدولي.

علي أبو السكر

حول سؤال: إلى متى القدرة على الصمود؟ أقول: أثبت الشعب الفلسطيني تحت الحصار قدرة على الصمود فاقت كل التوقعات؛ فعندما نتحدث أن خمسمائة ألف فلسطيني دخلوا الحدود مع مصر ولم يتخلفوا في العودة.

حدث ذلك رغم أن الفلسطيني يعلم أنه سيعود للحصار والجوع والقهر والموت والقصف وما إلى ذلك، إلا أنه فضَّل أن يعود إلى بلده، فهذا يسجل للشعب الفلسطيني بقدرته على الصمود. ولكن إلى متى؟

قطعاً، لا يمكن للشعب الفلسطيني أن يعيش إلى الأبد تحت الحصار، فهل المطلوب أن ننتظر لنقيس قدرة الشعب الفلسطيني، وندع العدّاد يعدّ مئة شهيد أو مئتين أو ألفا وهكذا إلى أن ينتهي الشعب الفلسطيني فليس هذا هو المطلوب.

جواد الحمد

أشكر الدكتور خالد على النقطة التي نوه لها وهي مهمة جداً والمتعلقة بالحصار المفروض على الضفة وقطاع غزة، ولذلك عندما تم رفع موضوع الأموال الفلسطينية المحتجزة عند إسرائيل كضرائب للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية- إن جاز التعبير- كان إفراجا لحظيا لا أكثر ولا أقل في النهاية.

أنيس قاسم

أثار الدكتور خالد نقطة مهمة عندما قال إنه إذا أردت أن تنتقل من مكان إلى آخر في الضفة فإنك تريد تصريحا، هذا كلام سليم ودقيق؛ فعملياً وواقعياً وفي واقع العمل اليومي عندما تقطع ربة بيت في ناحية من الخليل من المطبخ إلى غرفة النوم فإنها تأخذ إذناً أو تصريحا على ذلك، وهذا واقع في دولة اليهود، هكذا يعيش الناس.

علي أبو السكر

هناك أمر أعقد من هذا ويدعو إلى العجب والتأمل؛ فالرئيس الفلسطيني محمود عباس مرّ قبل أيام عبر حاجز إسرائيلي.

جواد الحمد

المطلوب إذن هو رفع الحصار عن الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن الحصار خانق أكثر على غزة، لذلك لا بد من شيء دائم للتكامل بين الفعاليات الشعبية من جهة، ولجعل الفاعلية متوافقة في الحراك بين الجانبين الشعبي والرسمي من جهة ثانية، ولتسيير المساعدات بشكل متناغم مع ضغوط سياسية على إسرائيل والمجتمع الدولي من جهة ثالثة.

لماذا لا يتم إنشاء هيئة عربية كما أُنشئت هيئة أو لجنة شعبية فلسطينية؟

لتنشأْ هيئة عربية اسمها "**الهيئة العربية لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني**" وعلى الأقل حتى نعطيَها بُعدا سياسيا، وتتعاون فيها مؤسسات مجتمع مدني عربية ومنظمات حقوق إنسان عربية وأحزاب عربية حتى تبدأ فعاليتها في أي قُطر عربي ثم تنطلق بها انطلاقا مباشرا ومؤثرا.

المحور الثالث

التداعيات القانونية لفتح معبر رفح والسيناريوهات القادمة

جواد الحمد

نستأنف بعد أن أنهينا في الجلسة الأولى المحور الأول والثاني عن واقع الحصار وتداعياته وفك الحصار، وقد ذُكرت جملة من الملاحظات والأفكار والطروحات المتميزة.

المحور الأول الذي سنكمل فيه جلستنا الثانية هو **التداعيات القانونية لفتح معبر رفح على كافة المستويات والسيناريوهات المحتملة** في ضوء المفاوضات الجارية بين حماس ومصر، وفي ضوء موقف السلطة وموقف الاتحاد الأوروبي الذي تغير نسبياً، وموقف إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من هذا الموضوع، وأين سيتجه هذا الموضوع في النهاية.

أنيس قاسم

قبل أن أتحدث عن التداعيات القانونية للموضوع أحب أن أقدم أربع ملاحظات تمهيدية فيما حدث في معبر رفح:

الملاحظة الأولى: إن ما سُمي باتفاقيات المعابر والترتيبات هي كلها اتفاقيات لا ترقى إلى مرتبة اتفاق بمفهوم اتفاق، إنما هي ترتيبات إجرائية تخضع للقول الفصل الإسرائيلي. وليس للسلطة الفلسطينية أو للوفد الأوروبي أي قول في هذا الموضوع. ومسألة معبر رفح مثل هذه الاتفاقيات، وهذا مثل أوسلو التي هي أكبر منها إذ لم تخضع لتفسير متبادل بل خضعت لتفسيرهم فقط.

الأهم من هذه الترتيبات (إعلان المبادئ واتفاقيات أوسلو) أنه لا يجوز البحث أو التطرق لها؛ لأنها اتفاقيات مشبوهة تقوم على مبدأ واحد، هو المبدأ الأمني، وبتلخيص شديد: إن كل ما تم توقيعه في اتفاقية أوسلو في الفحوى الإسرائيلي هو كيف تعمل مقاولة من الباطل للاحتلال، وهذا ما تقوم به السلطة أو ما يسمى بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا الكلام ليس شعراً سياسياً، إنما قانون، فقد كان هناك إدارة مدنية إسرائيلية أنشأها الحكم العسكري بموجب الأمر العسكري (٩٤٧)، وحين أُنشئت هذه السلطة باتفاقيات أوسلو حُلت الإدارة المدنية لأن صلاحياتها نُقلت إلى ما يسمى بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وبقي الحكم العسكري- الذي هو المرجعية القانونية الأسمى- للإدارة المدنية "السلطة الوطنية الفلسطينية".

الملاحظة الثانية هو أننا في تجربتنا مع غزة ومعبر رفح بالتحديد كمثال حي أمام واقع عملي. ولكي نتعرف على الدولة المطلوب منا أن نعترف بها دولة الشعب اليهودي لا بد من القول: ثبت لنا أن هذه الدولة- بممارساتها العملية مع غزة في الفترة الأخيرة بالتحديد- أنها دولة تتجاوز كل القوانين الدولية والقوانين الوطنية الإسرائيلية. فهذه الدولة من الناحية القانونية الصّرفة دولة متوحشة، ودولة مارقة. وأتحدى أي أحد بأن يعطيني أي مبدأ من مبادئ القانون الدولي لم يتم تجاوزه من إسرائيل أثناء ممارستها في فترة الاحتلال وقبل الاحتلال، وبعد نجاح حماس في غزة، وفي تجربة معبر رفح بالتحديد.

الملاحظة الثالثة، حين أعلنت إسرائيل تفكيك مستوطناتها والانسحاب من غزة، أعلنت أن غزة كيان معادٍ، وهذا التعبير لم يكن صدفة، ولم يكن فذلكة سياسية، إنما كان من ورائه مغزى قانوني مهم جداً، وهو أن إسرائيل أصبحت تعتبر غزّة كيانا يحق لها مهاجمته وتدميره باعتباره كيانا معاديا، بمعنى: إن غزة دولة أخرى مثل أي دولة.

كانت إسرائيل بذلك تمهد للرأي العام الدولي ولا سيّما في هيئة الأمم- والأمريكيون الآن يكررون التعبير ذاته بأن غزة كيان معادٍ- حتى تسوِّغ لنفسها بأن ما تقوم به هو الدفاع عن النفس، وكأنها في مواجهة دولة أخرى.

شاهدت الناطقة باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية- أميرة أورون- على شاشة التلفاز اليوم تتحدث عن السلسلة البشرية التي قام بها أهالي قطاع غزة وتعتبرها توطئة لعدوان، وتعتبر ما يطلق من صواريخ من غزة حربا يجب إيقافها. وخطة وزير الدفاع خلال السنوات الثلاث القادمة بناء مظلة فولاذية على جنوب إسرائيل ضد صواريخ حماس، وهذا تهويل من إسرائيل غير مبرر حتى يوحي بأن هذه الصواريخ توماهوك، أو هي بنفس المستوى؛ فإطلاق تعبيرات كيان غزة معاديا هو توطئة لما قامت به وما تقوم به حالياً من عدوان لتعتبره حقا في الدفاع عن النفس، فهذه المقولة "حق الدفاع عن النفس" أثارتها أمام محكمة العدل الدولية في قضية الجدار. ومحكمة العدل الدولية قالت إنه لا يجوز لدولة محتلة أن تدّعي بحق الدفاع عن النفس لأن السيطرة الفعلية لها.

الملاحظة الرابعة حول تعريف الحصار وآثار الحصار واستخدام الحصار أداة من أدوات الضغط الدولي.

تعيش غزة والضفة تحت حصار خانق في فترة ليست قصيرة، ولكنه في غزة منذ الانتخابات في يناير/ كانون الأول ٢٠٠٦م، وهي تعيش في حالة حصار خانق، وبعد ما سُمي بالحسم في غزة في حزيران ٢٠٠٧م أصبحت غزة تعيش في حصار الحصار.

الحصار في القانون الدولي عمل محرّم؛ والدليل على ذلك أن الرئيس الأمريكي جون كندي كان يفكر في وضع كوبا تحت حصار بحري بسبب قضية الصواريخ الكوبية فأمضى أسبوعين كاملين يناقش مع أخيه روبرت- الذي كان وزيرا للعدل- ومجموعة من القانونيين الكبار وأساتذة قانون من جامعة كولومبيا وهارفرد، كانوا يناقشون: هل يحق لأمريكا أن تفرض حصارا على كوبا أم لا؟

أخذهم هذا البحث أسبوعين كاملين قبل أن يعلن كندي تعبيرا اخترعوه، ولم يكن (Blockade) بمعنى حصار، ولكن (Quarantine)، واعتبروه نوعا من الحجر الصحي؛ حتى يبرر إعلان عملية الحصار.

عشنا تجارب الحصار من العراق إلى ليبيا، وحالياً إيران وسوريا. هذه إجراءات غير قانونية وغير شرعية أولاً، وضارة بالناس العاديين المدنيين ثانياً، ولا تستهدف الدولة، ففي العراق على سبيل المثال نعلم أن المقصود فيها كان النظام، والنظام اغتنى من وراء عملية الحصار الذي فُقد فيه نصف مليون طفل، وفي ليبيا تم دفع كل تكاليف مسألة (لوكربي) بسبب الحصار، وعانت ثم دفعت ثمن هذا الحصار.

الحصار المفروض على غزة جريمة مزدوجة؛ فهذه أراض محتلة بموجب القانون الدولي، وبموجب كل تقارير هيئة الأمم وقراراتها، سواء من مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان، كلها

تقرُّ بأن هذه أراض محتلة سواءً انسحبت إسرائيل منها أو لم تنسحب عسكرياً، أو فككت المستوطنات أو لم تفككها، فهي ما زالت أراضٍ محتلة.

وبما أنها أراض محتلة فمن المفروض على دولة الاحتلال الالتزام بالمحافظة على الحياة الطبيعية للناس فيها بالقدر اللازم لسلامة القوات المحتلة فقط، لكن إسرائيل تطغى على مصالح الناس وتفضل سلامة القوات المسلحة فقط لا غير.

وعندما نريد أن نبحث في موضوع الصواريخ أو في موضوع الأنفاق فسنرى إلى أي مدى تبرر مثل هذه الأعمال والنشاطات؛ فكل شيء محكوم في القانون الدولي بالنسبية: بالفعل ورد الفعل، وتجربة الصواريخ التي يتذرعون فيها الآن عانينا من مثلها في تجربة حرب ١٩٤٨م، عندما قالوا: هاجمت سبع دول عربية الدولة الفتية؛ فعندما تريد أن تفكك هذه المقولة فإنك تؤكد أن الدول العربية السبع وضعت فقط ١٣ ألف مقاتل، بينما كان عدد قوات الهاجانا اثنين وستين ألف مقاتل، وكان العدد الأكبر من الضباط في قوات الهاجانا من خريجي الحرب العربية الثانية، من الكتيبة اليهودية التي تجندت مع القوات البريطانية، ومنهم (موشيه ديّان) الذي فقد عينه في سوريا.

كان القادة الإسرائيليون- أثناء حرب ١٩٤٨م- قادرين أن يقودوا كتيبة وفرقة، بينما ضباطنا لم يكونوا قادرين على قيادة تشكيلات مثلها.

ثم إن أية دولة عربية لم تكن قادرة على إنتاج طلقة واحدة فضلا عن إنتاج أسلحة، بينما كانت في إسرائيل مصانع إنتاج.

وفيا يتعلق بالمستوطنات التي تصل بعض الصواريخ بعضها والتي أقيمت في إسرائيل في الثلاثينيات والأربعينيات فإنها أُقيمت بقرار مشترك من الوكالة اليهودية ومن الهاجانا ومن سلطة الاستيطان؛ فثلاثتهم كانوا يقررون على أساس أن تكون هذه المستوطنات نقاطا دفاعية للدفاع عن الدولة التي تُنشأ.

لذلك فتأثيرات الصواريخ التي يُطلقها شبابنا في غزة الآن محدودة من حيث قتل عدد من المستوطنين؛ فإلى الآن لم ترو إسرائيل إلا عن حالة وفاة واحدة وجرح خمسة أو سبعة، ولذلك أرى ألا نتحدث عن تلك الصواريخ، أما فيما يتعلق بها بالنسبة للفعل ورد الفعل فإن ردّ إسرائيل عليها غير مبرر.

بعد هذه المقدمة من النقاط الأربع أقول: قانون الاحتلال- المؤكد والمقرّ دولياً والذي تعترف به كل دول العالم- يقرّ بأن غزّة محتلة، شأنها شأن الضفة الغربية في الأراضي المحتلة، فيما عدا ما تقول به إسرائيل ولا تعترف بالتزاماتها.

ولأنها أراض محتلة فالقانون الدولي العرفي الذي هو مُقَنّن كما في اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧م يفرض على قوات الاحتلال أن تراعي مصالح الناس وحياتهم وألاّ تغير من قوانينهم وأوضاعهم، وهي ملزمة بتأمين سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم، وتحرمهم من فرض عقوبات جماعية، وقد اعترفت بهذا القانون منذ اليوم الأول محكمة العدل العليا الإسرائيلية بأنه جزء من القانون الإسرائيلي الواجب تطبيقه، وأنه على القوات الإسرائيلية المسلّحة أن تراعي القيود الواردة في اتفاقيات لاهاي أثناء ممارسة مهماتها في معالجة أمور الناس الواقعين تحت الاحتلال.

هذا في القانون الدولي العرفي، أما في القانون الدولي الاتفاقي كما قننته اتفاقيات جنيف- وكانت إسرائيل تتردد في الاعتراف بها مراوغة وكذباً وزوراً، إلى أن أقرت محكمة العدل الدولية أن اتفاقية جنيف اعترفت بها إسرائيل ووقعتها وهي تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة- فبعد قرار الفتوى الدولية صدر قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية في إحدى قضايا الجدار- قضية بيت صوريف- أقرت المحكمة أن اتفاقية جنيف تنطبق، لكنها بررتها تبريرا سخيفا وسمجا، فقالت: "حيث إن الطرفين: الحكومة والمدعين الفلسطينيين قالوا: إن اتفاقية جنيف تنطبق، فنحن نوافق معها". وكأن الاتفاقيات الدولية هكذا تطبق. فأصبحت اتفاقية جنيف واتفاقية لاهاي- سواء قانون

دولـي عـرفي أو قـانون دولـي اتفـاقي- تفـرض علـى دولـة الاحـتلال التزامات محددة بحماية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال.

الواجب الثاني المفروض على دولة الاحتلال والذي يعنينا بـشكل خـاص أن القـانون الـدولي: بـشقيّه العـرفي والاتفـاقي حـرّم فـرض العقوبات الجماعية.

ونأتي مرة أخرى إلى قضية الصواريخ؛ فإسـرائيل رسمياً أعلنـت، وأعلن الناطق الرسمي، وتسيبي لفـني وأولمـرت وبـراك قـالوا: إذا كـان سكان سديروت لم يرتاحوا ويعيشوا حياة هادئـة سـندع سـكّان غـزة في جحيم. لقد أعلنوا ذلك صراحة ورسمياً.

معنى ذلك أنهم تبنّوا شعار العقوبة الجماعية على كل شعب غزة، فإذا كان ذلك مناسباً أو مقولة مقبولة بأن تُعاقِب إسـرائيل أهـل غـزة- بسبب إطلاق صواريخ- بفرض عقوبة جماعية على مليون ونـصف مـن السكان بكل الآلام والمآسي التي تحدثنا عنهـا، أفلـيس مـن الأنـسب أن نفرض عقوبة جماعيـة علـى الـشعب الإسـرائيلي بـسبب موافقتـه علـى الاحتلال مدة أربعين عاماً، فالـشعب الإسـرائيلي بأكملـه موافـق علـى هذا، وما يزيد الأمر تعقيداً بالنسبة لقانون الموقف الإسـرائيلي أن لـدى إسرائيل جهازا حكوميا عسكريا هو محكمـة العـدل العليـا الإسـرائيلية.

وهذا بتعريف أحد أساتذة القانون الدولي في الجامعة العبرية أن **محكمة العدل العليا الإسرائيلية هي أحدى أجهزة سلطة الاحتلال**.

وهذه المحكمة حكمت بقرار صدر منذ أسبوعين- عندما تقدمت ثمان مؤسسات حقوق إنسان إسرائيلية بدعوى على الحكومة الإسرائيلية وعلى وزير الدفاع- حكمت أنه لا يجوز قانوناً تقنين دخول المواد والنفط والمحروقات إلى قطاع غزة. أما رئيسة محكمة العدل العليا فقالت: "لا، هذا يجوز، ويجوز تقنين المواد؛ لأن كل الذي نقنّنه نحن لا يحول دون الحياة، ولا تهدد حياة أهل غزة. هذا يجعل حياتهم صعبة لكنه مقبول"!

يلاحظ أن رئيسة المحكمة هي التي كتبت القرار، وليس قاضيا من قضاة المحكمة، فهي التي قالت: إن تقنين الوقود جائز، والحكومة لا تُخالف أي قانون وطني أو دولي.

نحن الآن أصبحنا أمام دولة مارقة بالفعل بكل المعايير الوطنية بسبب القانون الإسرائيلي، ودولياً بالنسبة للقانون الدولي الاتفاقي والعرفي.

هذا الكلام ينقلنا إلى نتيجة أريد أن أختتم بها فأقول: هذه الدولة المارقة التي لا تحترم قانونها، ولا تحترم القانون الدولي، إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على الغير- الطرف الفلسطيني- فهذا يجب أن يؤدي

رسالة إلى الدول العربية قاطبة، والتي تهرع لإقامة علاقات دبلوماسية مع هذه الدولة، سواء بموجب اتفاقيات رسمية مثل وادي عربة وكامب ديفيد، أو باتفاقيات أخرى مثل اتفاقياتها مع المغرب وقطر والبحرين والإمارات وغيرها، فهذه الدولة هي دولة ما يسمى دولة الشعب اليهودي التي من المطلوب منّا أن نعترف بها، فأنت تهرع لإقامة علاقات دبلوماسية وتطبيع مع دولة هي أكثر دولة مارقة في تاريخ البشرية.

لم تجرؤ دولة على القيام بما قامت به إلا النازي، والنازي فقط هو الذي لم يحترم الآخرين. وفي دولة اليهود نحن لا نستطيع أن نكون هنا وأنتم هناك. نحن ممنوعون من أن نكون هنا، ويجب أن نُقتلع ونُصدّر، وهذا هو الفرق بيننا وبينهم.

نحن عقبة في سبيل إنشاء دولة اليهود وجعلها "دولة يهودية" خالصة.

وهم- اليهود- لم يتوصلوا لدولة النقاء هذه، وهذه الخطورة في أن نُطالَب بالاعتراف بشيء يسمى "دولة اليهود"، أو غير ذلك.

جواد الحمد

هل هذا يرتب على مصر على سبيل المثال أي مسؤوليات سياسية في العلاقات الدولية أو في القانون الدولي، في حال اتفقت مع سلطة

الأمر الواقع في قطاع غزة، وفي رام الله، بعيداً عن هذه الاتفاقيات وبعيدا عن الجانب الإسرائيلي؟

أنيس قاسم

أولاً: الاندفاع السكاني على الأراضي المصرية هو اندفاع طبيعي، بمعنى هو حق طبيعي لإنسان عندما يريد أن يشرب لا يوجد حاجز يستطيع أن يوقفه أن يشرب الماء. فهو حق طبيعي من الله للإنسان لا علاقة للقوانين والمعاهدات فيها. فالناس بدأت تتساقط مثل الذباب بسبب قلة الأدوية.

ثانياً: أنت تندفع باتجاه دولة شقيقة، فأنت لا تشعر بالغربة، وخاصة رفح، وفي مصر لا تشعر بالغربة، فلو صار الحصار في الضفة الغربية واندفع الناس إلى الأردن للشرب فمن في الأردن سيقول لهم: لا يوجد عندنا ماء. هذا شيء طبيعي وحق طبيعي.

فالذي قامت به مصر في الواقع- مشكورة جدا عليه- وهذا ليس غريبا على الشعب المصري، فأنا أعرف رجلا كانت لديه مقابلات في مصر في تلك الفترة، جاء هنا وقال لي: لم أستطع أن أقابل أي فرد من الأفراد المصريين الذين أريد مقابلتهم. فقلت له: لماذا؟ قال لي: كل واحد منهم أخذ معه شحنة معلبات وطعاما وغير ذلك وذهب بها إلى غزة على منطقة رفح ليقدمها للشعب الفلسطيني.

نحن لا نستغرب ردة الفعل هذه منهم، فالرئيس مبارك حينما قال للشعب المصري: لا تقفوا في وجه سكان قطاع غزة، فبسبب الضغط الشعبي. لقد قامت مصر بما يفترض أن تقوم به إسرائيل قانونيا، وليس مصر.

فمصر تحملت عبء (خنزرة) الإسرائيليين وخرق التزاماتها الدولية، وتستطيع مصر ذلك أن تقوم بترتيب هذا المعبر بينها وبين السلطة الفلسطينية برغم إشكاليات السلطة لأن هذا المعبر مصري فلسطيني.

إذا أراد الإسرائيليون أن يُحضروا الأوروبيين لأغراض أمنية وغيرها فليست مشكلة، لكن المشكلة في أمرين:

أولاً: ألا يتحول ذلك إلى مبرر يرفع الغطاء عن إسرائيل بأنها دولة احتلال.

ثانياً: إشكالية التواصل بين غزة والضفة الغربية، وهذا ما أثاره الدكتور الخضري. وهذا أمر مهم جداً يجب ألا يؤخذ ذلك مقدمة لقطيعة دائمة.

جواد الحمد

نريد معرفة معالجة مشكلة التواصل بين غزة والضفة الغربية بشكل جيد، فإذا أردنا فك الارتباط عن الاحتلال كاستراتيجية عمل فلسطيني

نحو الدولة المستقلة فذلك يمر على مراحل. وهـذا يتـسبب جزئيـاً بعـدم تحميل إسرائيل مسؤوليات إضافية حتى نقاضـيها فـنحن لـن نقاضـيها، نريد أن نوقفها ونوقف مشروعها، ولم يقف معنا أحد في المجتمع الـدولي للوقوف أمام إسرائيل. فهي عملياً لم تحقق التزاماتها.

أنيس القاسم

هـذا يفـرض علينـا تـشكيل لجـان شـعبية عربيـة تقـوم بفـضح الممارسات غير الإنسانية التي تقوم بها إسرائيل، وللـضغط علـى صـانع القرار العربي بأننا لسنا نطالبكم بالمعجزات، بل نحن نطالبكم أن تلتزموا بالقانون الدولي، والفتوى الدولية قالت ذلك.

المحور الرابع

الخروج من الحصار وحل أزمة المعابر

عبد الله أبو عيد

لا أعتقد إطلاقاً أن هناك وصفة سحرية للخروج من هذا المأزق، الواقع أن الوضع الدولي والوضع الإقليمي العربي صعب جداً وخصوصاً بعد سبتمبر ٢٠٠١م ، أعتقد أن هناك ثلاثة محاور للتحدث عنها، ولا يوجد أي حل سريع حالا للخروج من هذا المأزق.

أولاً: على النطاق المحلي أو الوطني

إن الوحدة الوطنية والتحاور بين كافة فصائل العمل الوطني ضروري جداً، وهو عنصر القوة الوحيد المتاح لدينا، ونحن بفقده سنفقد جزءا كبيرا من عناصر القوة.

المعروف أن العلاقات الدولية لا تقوم إلا على القوة والمصلحة، وعناصر القوة عديدة، وأهمها الوحدة الوطنية الداخلية في أي دولة، وأنا أعني عناصر قوة الدول، ومنها القوة الاقتصادية والعسكرية والقوة الإعلامية والتحالف الدولي وغير ذلك.

ليس لدينا كثير من عناصر القوة، وعنصر القوة الرئيس لدينا هو

عنصر القوة الوطنية، باعتبار أن أمامنا عدوا واحدا هو الاحتلال، وأننا في مرحلة تحرر وطني، ومن هنا فعنصر الوحدة الوطنية و التحاور مع كافة القوى هو العنصر المهم.

يجب احترام مشاعر كل المنظمات الفلسطينية، والمشاعر مشتركة، فهناك هدفا واحدا يجب التركيز عليه وترك كافة التحليلات السياسية هناك. يجب الاتحاد على هدف مشترك نتفق عليه كلنا وهو الوحدة الوطنية، وشعارنا التخلص من الاحتلال، هذه هي مقدمة لأمور أخرى، ولا يمكن أن نحل القضية وننتهي من الاحتلال- وخصوصا من الحصار في غزة- إلا بهذا الشرط الذي لا غنى عنه.

ثانيا: على الصعيد الإقليمي

يجب أن نحسن علاقتنا مع الدول العربية. أنا أعلم أن معظم الدول العربية تبحث عن مصالحها وهي غير مستعدة أن تغوص في الوحل أو تتكلف كثيراً من أجلنا؛ لكن علينا أن نُبْقي معها العلاقة كشعرة معاوية.

أما بالنسبة للشارع العربي والجماهير العربية فهي المياه التي نستطيع أن نسبح فيها، وبدونها نموت. أعتقد أنها أيضاً مهمة كالوحدة الوطنية، وعلينا أن نحاول تشكيل لجنة فلسطينية عليا من كبار العلماء والمثقفين والحكماء، وأن نُفعل الشارع العربي بطرق سلمية، وأن نشكل لجانا وطنية قومية لدعم الشعب الفلسطيني في الشارع العربي خاصة في

الدول المجاورة لنا: الأردن وسوريا ولبنان ومصر والكويت والسعودية والعراق واليمن.

يجب تشكيل لجان إعلامية عليا لتوعية الجماهير العربية بقضيتنا، فأعتقد أنه يجب علينا على النطاق الدولي تغيير خطابنا وتفكيرنا وألا نعادي جزءا كبيرا من العالم، فهناك شعوب عديدة تستطيع أن تقدم لنا شيئا، إذ إن وضعنا الآن أمام الرأي العالمي وضع صعب جداً؛ لأن هناك أخطاء، ونجح أعداؤنا بمصادمتنا بها، وكل ما يحدث في الدنمارك وهنا وهناك إنما هي أمور مفتعلة وأفخاخ توضع لنا. لذلك علينا أن نوجد لجنة عربية عليا تقوم بالاتصال بالأصدقاء في معظم الدول الغربية، حيث لا بد أن هناك أصدقاء وأن هناك أناسا يعادون الاحتلال، ويعادون حكوماتهم أيضا، فيجب علينا أن نفعل هذه الجبهة- جبهة الأصدقاء- في دول بارزة مثل أمريكا وإنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا.

الحركة الصهيونية عملت أكثر من ستين عاماً على هذا المجال، ونجحت في اختراق كثير من المؤسسات والمنظمات، وسيطرت على القوى. فدون أن يكون لدينا عنصر قوة في هذا المجال فإنه يصعب علينا إطلاقاً أن نؤثر في العلاقات الدولية المعاصرة.

نحن في عهد العولمة لا نستطيع- إطلاقاً وبقوتنا وحدها- أن نعمل شيئا ضد الاحتلال، أو نتخطى الصعاب الكبيرة الخطيرة أمام عدو

خطير جداً، ومتمرد، ولديه قوة اقتصادية وعسكرية وإعلامية وتحالفات دولية، فيجب أن نقوم بهذه الأمور بأسرع وقت، وهذا يحتاج إلى سنين. ولذلك يجب علينا أن نمتلك بعض المكر وبعض الذكاء، وأن نتعلم من عدونا لنواجهه، علينا أن نرسل وفودا إلى أنحاء العالم، وألا نحشر أنفسنا في دولة أو دولتين إطلاقاً.

نحن بحاجة إلى كل يد تمد لنا، سواء في الشارع العربي أو الإسلامي أو الدولي. وعلى نطاق القانون الدولي أعتقد أنه من المهم جداً أن نتوجه نحو الجمعية العامة لعقد اجتماع يأخذ قرارا بوجهين:

الوجه الأول إدانة إسرائيل لفك الحصار، إذ الحصار عمل بشع ضد المدنيين وهو عقوبة جماعية، وهو مخالف لكل أنواع قواعد القانون الدولي، ومخالف لحقوق الإنسان ولحق تقرير المصير، ومخالف للحقوق التي شرعتها الجمعية العامة ومجلس الأمن في بعض القرارات، لذلك يجب أخذ قرار لإدانة هذا الحصار، وهذا شبه مضمون.

والوجه الثاني طلب الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية- كما طلبت سنة ٢٠٠٣م- إبداء رأي استشاري تجاه هذا الحصار ومشروعيته، وتجاه الجرائم المرتكبة خلاله، وهل تشكل جرائم ضد الإنسانية أم لا. وأنا واثق أن ذلك في مقدورنا. فيجب أن يستخدم هذا المجال بحكمة عن طريق تلك اللجان التي نَصَحْتُ بتشكيلها سابقاً.

أما بالنسبة لمصالح الدول العربية فعلينا إدامة علاقتنا بها ودية، وأن نُرسل وفودا عاقلة وحكيمة ورزينة للدول العربية الرئيسة- المجاورة على الأقل- مثل سوريا والأردن والسعودية ومصر كي نوضح قضيتنا، ونوضح لهذه الدول أننا لا نشكل عبئاً عليها وعلى اقتصادها وعلى أمنها الوطني، بل على العكس فأمنها القومي مرتبط بأمننا القومي، ولذلك أعتقد أن هذه المصالح وهذه الأمور هي التي نستطيعها الآن.

أما أن نعتمد في نضالنا على الغير فقط أو على وجه واحد فقط فهذا خطأ كبير؛ خاصة إذا كان هذا النضال نضالا مُدانا من شعوب العالم التي ضللها الإعلام.

وصلنا- للأسف- إلى درجة أن أعداءنا أقوى منا جداً، ومتحالفون ضدنا، واستطاعوا أن يلتقطوا بعض الأخطاء والتصرفات الصغيرة ويجعلوها كبيرة ومهمة ليقنعوا العالم بها أننا نرتكب أعمالا ضد إسرائيل، وأن إسرائيل في وضع الدفاع.

إن هذه المعادلة تحتاج إلى قلب ووضع لها كما هي على حقيقتها؛ بأننا نحن الذين احتلت أرضنا، ونحن الذين في وضع حركة تحرر وطني، ونحن الذين لنا الحق أن نناضل. لكنه يجب علينا أن نناضل بحكمة وكياسة، وبمكر وذكاء يفوق ذكاء العدو الخطير الذكي والمتمرس دولياً، والذي يتقن فن الأفخاخ، ويتقن فن الإيقاع بالأطراف الأخرى، ولديه

وسائل عديدة، منها تقسيم الدول العربية والاتصال بها، وضرب العرب بعضهم ببعض وغير ذلك من الوسائل.

يجب تغيير سلوكنا في النضال، وليس بالضرورة استخدام وسيلة واحدة من النضال، فهو يكون بعدد كبير من الوسائل، مثل النضال على الجبهة الدولية لكسب الرأي العام العالمي، ولتحريض الشعوب على دولها التي تعمل ضد مصالحنا أعمالا بشعة. هذا نضال مهم جداً. والنضال مع بعض العناصر القليلة في إسرائيل، والمعادية للصهيونية أو التي تقف معنا لماذا لا نكسبها ولا نكسب ودها؟ كل أنواع النضال مطلوبة ويجب أن نقوم بها بحذر وذكاء، فلا يوجد وصفة سحرية نستطيع بها أن نتخلص من هذا الحصار بين يوم وليلة إطلاقاً.

جواد الحمد

نريد تعليقا على موضوع المعابر، وبالذات اتفاقية المعابر والأزمة التي حصلت، وإمكانية فتح المعبر خلال الأيام القادمة.

عبد أبو عيد

هناك عدة عوامل معيقة لفتح المعبر:

أولا: إسرائيل تريد أن يكون المعبر بإشراف دولي، والاتفاقية التي تمت هي اتفاقية فيها الطرف الأوروبي، وهذا الطرف- للأسف- منحاز ضدنا. لذلك أعتقد أن إقناع مصر وإقناع بعض الجهات المعتدلة العاقلة

في مصر بأن مصر تستطيع مساعدتنا في هذا المجال.

ثانيا: القوى الوطنية الفلسطينية مشتتة، بل ومتناحرة؛ لذلك لا بد من حل الصراع الفلسطيني الداخلي، والتفاهم بين كل القوى الوطنية، وليس بين قوتين رئيستين كما قلت سابقا، فهذا الحل يُسَهِّل عمل المعبر.

ثالثا: إذا لم نفعل ذلك سيبقى العالم يقول لنا: إن السلطة هي التي تقف أمامكم، وإن الأوروبيين لا يريدون خرق الاتفاقية، وإن إسرائيل تحاول أن تهدد بكذا وكذا، وإن مصر تخشى من الضغط عليها، وإن إسرائيل تنطلق لاحتلال معبر رفح أو لعمل كذا وكذا.

الواقع أن العملية حساسة وفتح المعبر خلال أيام يحتاج إلى جهد وعقلانية، وأعتقد أن المفتاح الرئيس هو الوحدة الوطنية، والتحاور الوطني، بالإضافة إلى الاتصال بمصر، وإرسال لجنة حكماء وعقلاء تقنع الحكومة المصرية أن تكون متساهلة ومتعاونة مع القيادة التي في غزة.

جواد الحمد

يبدو أن تشكيل لجنة أصبح يَرِد باقتراحات متواترة، فلا بد فعلاً من لجنة عربية تتكامل حتى تصل إلى رفع الحصار. وقد راقت لي أيضا الدعوة إلى عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة وتحويل قرار استشاري إلى محكمة العدل يكون قراراً مسانداً. وذلك عن طريق ضغوط شعبية وسياسية على الدول العربية تطلب عقد الجمعية، وطلب رأي

استشاري من محكمة العدل العليا؛ فقد ينجحوا فيها مرة أخرى مثل قصة الجدار. هذه فكرة قد تكون إحدى الأفكار العملية بأن تهتم بعض الدول العربية ويكون لها دور في فك الحصار عن الشعب الفلسطيني، وأن تتقدم في هذا الموضوع بشكل جيد.

لكن الدول العربية عليها ضغوط من جهات فلسطينية ما بعدم التحرك الإيجابي لصالح رفع الحصار وفتح المعبر. فمعلوماتي- من مصر ومن غزة بالذات- تقول: هناك تيار فلسطيني محدود له وجهة نظر خاصة بموضوع الحصار، ومعظم هؤلاء يسمون أنفسهم "الليبراليين"، وقد تحركوا حركة عنيفة جداً، ثم أُوقِفت حركتهم ولم تستمر، والآن تتراجع هذه الحركة، وهي حركة تضخيم الخلاف بين سلطة غزة وحماس لتعيق الاتفاق بينهما، وهذا واضح من وجود لقاء خامس بين الحكومة المصرية وبين حماس حول المعبر؛ أي إنه يوجد تبادل وتشاور. وبسبب هذا كانت زيارة عمر سليمان إلى إسرائيل، وقد جاءت بنتائج.

لا نستطيع- باحثين وخبراء في الموضوع- القبول بتصريح صحفي نبني عليه سياسة دولة، فيجب أن نتأكد من سلوك سياسي- ولو بملامح-.

لم يتأكد من السلوك السياسي أن مصر ضد فتح المعبر، فقد تم إغلاق المعبر من الجهتين: الأمن الفلسطيني والأمن المصري، مع

بعضهم، والآن تجري المفاوضات بينهما، فقد التقوا في منطقة العريش ومنطقة رفح على أرض الواقع، ثم التقوا مرة أخرى في العريش.

وللوقوف بشكل أدق على تفصيلات للخروج من هذا الواقع يتفضل الدكتور أحمد الخلايلة للحديث في التوصيات المقترحة للأطراف المختلفة، خاصة الفلسطينية والمصرية والعربية والأردنية.

أحمد الخلايلة

هناك عدد من المقترحات تأتي بالتسلسل؛ بمعنى تصعيد الإجراءات للخروج من الحصار وحل أزمة المعابر، وأذكرها بشكل متتال، وهذا لا يعني أن جميعها يمكن تطبيقها في الظرف الدولي والإقليمي والمحلي الفلسطيني المعروف الآن والذي أشار له الجميع.

أعتقد أن موضوع العصيان المدني أو المقاومة السلبية قد تفيد في الظرف الحالي؛ إذا لم تكن هناك وسائل أخرى، أي إن التصعيد يبدأ من العصيان المدني "المقاومة السلمية"، ثم إذا استمرت ولم تجد هناك حلولا قد تصل إلى الثورة الشعبية "المواجهة الشعبية" بكافة الوسائل المتاحة للشعب، ومفهوم الثورة الشعبية معروف لدى الجميع.

وعند استمرار التصعيد من قِبل إسرائيل ووجود الأثر السلبي نتيجة هذه الثورة الشعبية على إخواننا في غزة قد تكون هناك ضرورة لتصعيد المواجهة المسلحة من قِبل السلطة في غزة، سواءً حماس أو حركة

الجهاد أو أي جهة كانت. خاصة ممن لديهم قدرات عسكرية، سواء صواريخ أو أسلحة خفيفة أو أية وسائل دفاعية مختلفة.

إن الإثارة الإعلامية للقوة الدولية- كما تفضل الدكتور أنيس والإخوة المشاركون جميعاً- مهمة جدا؛ أي لا نكتفي بالطريقة التي نحن عليها الآن. فلا بد من إثارة إعلامية توضح للعالم المشاكل التي تحدث في غزة، ولا بد من إحداث قنبلة إعلامية تبيّن ما نفعله أو يفعله أهل غزة المعنيون بهذا الشأن، وإثارة ذلك بشكل يُظهر للعالم حقائق التفاصيل الدقيقة التي لا تصل الآن إليه. وإنما قد تصل إلى العالم العربي فقط، ولذلك نحن نريد العالم المتحجر الذي لم يصله أي أثر للإعلام حول هذه القضية، حتى لا يحدث مثل حدث قديماً مع قصة الطفل الفلسطيني "محمد الدّرة"؛ إذ فُهِم في وقتها أنه طفل يهودي قتله الفلسطينيون.

أعتقد أن الإعلام الخارجي الآن يصوِّر غزة بأنها مجموعة من الإرهابيين، يقومون بقتل اليهود المساكين، ويدمرون مدنهم وقراهم ومستعمراتهم. لا يزال هذا المفهوم قائما عند كثير من الشعوب.

هل نستطيع جميعاً- سواء في غزة أو في السلطة الفلسطينية، وعربا أو أمة إسلامية أو منظمات حقوق إنسان- أن نثير رأي العام الدولي من هذه القضية بشكل أكثر واقعية وصدقا وفائدة للقضية الفلسطينية، وأن ننشر أيضاً ممارسات إسرائيل الفعلية ضد الفلسطينيين بشكل

تفصيلي عن طريق الأقمار الصناعية والإنترنت؟! أظن أننا قادرون على ذلك ولو بنسبة قليلة من همومنا.

ومن القضايا المهمة جداً في هذا المجال إثارة الوازع الديني والقومي والإنساني لدى القوى المؤثرة في القرار في العالم العربي والإسلامي؛ فإلى الآن لم نستطع أن نثير قضية فلسطين إثارة تحرك العالم العربي والإسلامي تجاه الضغط الحقيقي المؤثر، رغم وجود بعض علماء المسلمين وبعض القنوات الفضائية التي أظهرت كثيرا من التعاطف حول موضوع حصار غزة وإيصال المساعدات، لكن التركيز الرئيسي كان في إيصال المساعدات وليس فك الحصار. ونحن نريد فك الحصار من جميع الجهات عن غزة وعن الضفة الغربية. لذلك ما زالت القضية بحاجة إلى إثارة هذا الوازع عند القوى التي تؤثر في القرار في العالم العربي. وكما تحدث بعض الزملاء- قبل قليل- عن الرئيس المصري، وتأثير الشارع المصري على كثير من قراراته. وكذلك الأمر هنا في الأردن، فالمساعدات التي أرسلها الأردن ومجلس النواب تبيّن وجود شيء من الحِراك في هذا المجال- بغض النظر عن مدى كفاءته- ولكنه بحاجة إلى أكثر.

تجب الإشارة هنا إلى إعادة تنظيم القوى الشعبية الفلسطينية لمواجهة كافة احتمالات التصعيد التدريجي ونتائجه، فأنا أؤمن بالتدرج

في حل المسائل والقضايا، وقد جاءت الرسالة المحمدية بالتدرج؛ فالرسول صلى الله عليه وسلم بدأ بـ ١٣ سنة في مكة بدعوة هادئة جدا ومتحملة كافة العقبات والصعاب، ثم انتقل إلى المدينة لعشر سنوات تدرج فيها في بناء الدولة وعلاقاتها الداخلية والخارجية وغير ذلك على كل المستويات الشرعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، فهناك تدرج في الغزوات وعقود الصلح والاتفاقيات، وفي بناء الدولة، وفي تدمير الأعداء والانتهاء من قوى الشر.

أنا أؤمن بالتدرج ضمن القدرات والإمكانات المتوفرة أو المتاحة، بما في ذلك تدريب الرجال والنساء والأطفال على أعمال المقاومة غير الُمْكِلفة. وقبل قليل تحدث الدكتور أنيس أن للصواريخ التي تُطْلق من غزة آثار وردود فعل عالية جداً من اليهود، وأن ضجيجها الإعلامي كبير جداً، إلى درجة أن إسرائيل تريد أن تعمل مظلة فولاذية حول المنطقة التي تصلها.

نحن نقول: هناك أنواع من المقاومة غير المُكْلِفة، ولها تأثير كبير في فك الحصار، وهذه موجودة عند إخواننا الفلسطينيين ولا داعي للحديث عنها بتفاصيلها الدقيقة.

إذا استمر التصعيد فلا بد من تعويد المواطنين على العيش في أسوأ الظروف- رغم أنهم الآن قد تعودوا خلال الفترة التي استلمت فيها

حماس على الحصار وعلى غيره- لأنه ربما تمر عليهم ظروف أسوأ مما هي عليه الآن من خلال التصعيد الإسرائيلي، فلا بد من الاعتماد على الموارد الذاتية واستغلال الطبيعة. ومثال على ذلك أن هتلر حاصر مدينة "فولجا جراد"، وبقي أهلها وشعبها داخل بيوتهم يزرعون ويأكلون مما زرعوا. إذن فللحصار ثمن، وإذا تعود الإنسان أن يعيش ضمن القدرات والإمكانات، وأن يطوّرها فأعتقد أن ذلك يُمَكِّنه من الانتصار على أعدائه أو عدم الرضوخ لهم. هذا ما نقوله من تجارب الآخرين وليس بدعاً منّا؛ لأننا سنفترض أن الحصار سيطول لسنوات عديدة، وأحياناً نسمع بعض الكلمات "اقترب فك الحصار، والدول العربية ستعمل شيئا في مؤتمر القمة"، وما إلى ذلك من أحاديث سياسية كنا قد سمعناها في أيام ١٩٤٨م، فقد يطول الحصار، ولذلك ننبِّه إلى هذه النقطة كيلا يستسلم الشعب الفلسطيني- وهو الآن في وضع سيء جداً- وكي يتعود على أنه قد يأتيه ظرف أسوأ من الظرف الحالي.

كنت قد ركزت على قضية المطالبة بوحدة الصف الفلسطيني، وقد سمعتها من جميع المتحدّثين من خلال تعظيم نقاط الاتفاق بين الأطراف المختلفة، وعدم الخوض في الخلافات الجانبية إلى حين انتهاء الحصار، وهذا يعني أن نعتبر أن المعضلة الأساسية هي الحصار، فيجب أن نتفق جميعاً على حل الحصار، وأن نغلق آذاننا عن سماع أي خلافات أو

الحديث فيها، بمعنى إنه يجب حل الخلافات الداخلية داخل البيت الفلسطيني، وإعطاء الفرصة للمعتدلين من الشعب الفلسطيني لتجميع الصف الفلسطيني؛ فهناك معتدلون كثيرون، وكنت أسمع من أكثر من طرف أنهم مقبولون لدى الأطراف جميعا؛ لأنهم غير محسوبين على أي طرف، فهؤلاء لهم فرصة في تجميع الصف الفلسطيني.

القضية التي تركتها للنهاية- وأتمنى ألا تتبناها المقاومة في غزة إلا لغاية تكتيكية وليس لهدف استراتيجي لفترة مؤقتة، وتُضمر في داخلها غير ذلك- هي التوقف المؤقت عن إثارة الجانب الإسرائيلي، سواء بالصواريخ أو بغيرها، لا سيما إذا شعرت هذه المقاومة أن الموضوع قد يصل إلى درجة ما يسمى بالفناء السياسي لغزة أو للسلطة في غزة.

أما المطلوب من الدول العربية فأعتقد أنه دُكر من الزملاء شيء دقيق ومهم، ولكني أريد أن أُشير بشكل عام- سواء فيما يتعلق بمصر أو بالأردن أو بالسعودية- أنهم كلهم في قالب واحد، ومربوطون بأمر واحد؛ لأنهم يسيرون في طريق واحدة، لذلك على الدول العربية أن توصل- لإسرائيل والغرب وأمريكا- رسالة مكشوفة دون مواربة بأن للحصار نتائج سلبية كبيرة على الأمن الوطني العربي؛ فالأردن يقول: إن أمن الأردن مرتبط بفك الحصار. وكذلك تقول مصر والسعودية وغيرهما. أقول هذا لأن الإقليمية أو القطرية- للأسف- هي أكبر عدو

للوحدة العربية، وما دام التركيز على الأمن الوطني المنفرد هو همّ لكل دولة على حِدة فإن هذا سيبقى السبب الرئيس لضعفنا وتشتتنا.

لا بد من إصدار قرار عربي موحد حول أولوية فك الحصار على أية حلول أخرى، وكشرط للتحدث في أية حلول تتعلق بالقضية الفلسطينية، فما الذي يمنع العرب من أن يكون لهم قرار عربي موحد؟ لذلك لا نريد أي شيء آخر، ففي البداية نريد فك الحصار ولا أي شيء آخر؛ لأن هذه هي معضلتنا الرئيسة.

ومن هنا لا بد أن يُشعر العربُ أمريكا وإسرائيل بأن القضية ستفلت من أيديهم إذا طوّر الفلسطينيون الأمر، وتقدموا خطوة عملية واحدة للأمام.

التوسط لدى دول مؤثرة على أمريكا وإسرائيل لإيجاد حل سريع للحصار هو من الأساليب المستخدمة من الدول العربية؛ لكنني أعتقد أنه غير كاف؛ فلو كانت القيادات السياسية العربية جادة لَما وصل الأمر إلى ما وصل إليه.

أعتقد أن الشارع العربي قادر- ولو نسبياً- على التأثير على القرار السياسي للقيادات العربية، وهذا الذي تفضلتم به قبل قليل عندما ذكرتم تشكيل لجان، فهذا قد يكون له تأثير على القيادات السياسية.

أما تقديم الدعم بالوسائل العلنية والسرية لتخفيف آثار الحصار، مثل قضية الأموال، فالشعب الفلسطيني بحاجة إلى الأموال، والبنوك الآن ممنوعة من التحويلات. لكن هناك طرقا مختلفة نستطيع بها توصيل المال لهم، أو ما يريدون؛ فهذه مسؤولية إنسانية وأخلاقية وقومية.

وختاما أتمنى ألا يحقق الحصار هدف إسرائيل الاستراتيجي؛ فهي تهدف من الحصار فرضَ الاستسلام على الشعب الفلسطيني؛ بمعنى أن يشعر الشعب الفلسطيني باليأس والإحباط عندما يرى العرب قد أغلقوا بابهم عن إعانته؛ لا سيما أن أمريكا وإسرائيل تضغطان على العرب ضمن خطة مرسومة أن يسكتوا حتى يحقق الحصار هدفه.

خالد عبيدات

سؤالي الاستفساري عن الاتفاقيات، هل سُجّلت اتفاقيات المعابر في الأمم المتحدة بغض النظر عن أشكال تلك الاتفاقيات؟

وأريد أن ألفت النظر أن نقاشنا في الموضوع خرج عن السياق العام الدولي الآن، وهذا يوقعنا في تناقضات ويرجعنا إلى مربعات أولى؛ بمعنى أننا لم نستطع أن نبني على شيء قائم. فأين نحن الآن؟

نحن الآن في جوٍّ دولي بعد مؤتمر "أنابوليس"؛ إذ فيه وعود- بغض النظر عمن يصدقها أو من لم يصدقها- بأن هذا العام سيكون عام الحل، وعام قيام الدولة الفلسطينية.

وألاحظ أيضا أن الخطاب العربي لم يبدع شيئا جديدا في الساحة، فقد كرر في معظم الحالات أشياء سابقة حصلت، مثل تشكيل لجان شعبية واتصالات وغير ذلك، وهذه كلها لم تعطنا أي جدوى سابقاً، ولم تعط أي نتائج، ولم تدفع القضية الفلسطينية إلى الأمام.

وأريد أن أحذر من التكلم كثيراً بالفصل بين شعب وحكومة، أو بين شعب ونظام رسمي؛ لأننا نلاحظ الآن زيادة التلاحم والتطابق بالمواقف الشعبية والرسمية في معظم الدول العربية بشكل عام، وإن وُجد بعض التناقض فهو تناقض لا يصل إلى درجة القطيعة، فالذي يجب أن يحدث- للتركيز من أجل القضية الفلسطينية ومن أجل الحصار على غزة- هو التطابق في المواقف الشعبية والمواقف الرسمية، أي دعوة السلطات الرسمية والسلطات الشعبية أن تتطابق مواقفها؛ لأنه عندما يحدث التناقض لا نكسب شيئاً، فيتحول الصراع من عملية فك الحصار إلى صراعات داخلية في الدول العربية، وأخطر ما في الأمر ألا نستطيع حلّ مشاكلنا، فبدلاً من حلها نخلق مشاكل أخرى وصراعات أخرى.

علي أبو السكر

أريد أن أنطلق من موضوع الاتفاقية التي تحكم المعبر، فهذه ليس اتفاقية بمعنى الاتفاقية، ومن هنا فهي غير ملزمة للأطراف الموجودة، إذ هي عبارة عن فرض أوجدته إسرائيل خلال فترة الانسحاب، ومن

خلال القوات الدولية الموجودة، سواء كانت أوروبية أو دولية.

والآن أصبح الأمر غير مُلزم لطرفي المعبر: مصر والسلطة الفلسطينية الممثلة بالحكومة الموجودة في غزة. لذلك أعتقد أن إسرائيل لم تعد هي الطرف المعني مباشرة، بغض النظر عن أنها دولة احتلال لها أبعادها الأمنية لهذه الاتفاقية، لكن السيادة تفرض على مصر- وهي دولة مستقلة- أن تطبق معايير دولية معينة على هذا المعبر الذي على حدودها، وهذا المعيار يتنافى مع أن يكون هنالك رقابة لأطراف مختلفة.

أعتقد أنه من الممكن قانونياً أن تنظم اتفاقية جديدة بين مصر والسلطة في غزة على تنظيم الحركة في هذه المعابر دون أن يُخل ذلك بأي اتفاقية دولية، بغض النظر عن موقفنا من هذه الاتفاقيات الدولية.

ومن جهة أخرى أرى أن النظام الرسمي العربي لم يعد ينطلق من إرادة حرّة ومن انتماء للمنطقة في قراراته وفي تعامله مع مجريات الأحداث في هذه المنطقة، وإنما من خلال تنسيق خارجي يدير هذه المنطقة، أو من خلال تعرضه لضغوط داخلية أو خارجية في المنطقة، وليس من خلال انتماء أو تَلَمُّس لواقع هذه المنطقة.

أما موضوع انسجام الموقفين الرسمي والشعبي فقد سبق وأن كان هناك انسجام، مثل ما حدث في حرب الخليج الأولى في الأردن.

فما الذي يمنع من أن يكون هناك انسجام رسمي وشعبي في

القضايا الحالية، ومن بينها القضية الفلسطينية الموجودة، والحصار؟ الذي يمنع- مع الأسف- هو وجود الضغوط الخارجية، وبعض الاتفاقيات التي ألْزمنا أنفسنا بها، والرعب العربي الذي بدأ يدخل الشارع الشعبي؛ فهذه المرحلة جعلتنا نُؤَلِّه الإدارة الأمريكية في صفاتها وأنها التي تدير العالم الآن، وأنها على كل شيء قدير، فبيدها القرار والمنع والموافقة!

جواد الحمد

إشكالية النظام العربي- بعيداً عن تصنيفات العمالة وغيرها وبعيداً عن هذه القضية بمجملها- أنها تعتمد قراءات خاطئة في التفكير في النظام الدولي والنظام الإقليمي، ثم قراءات خاطئة لحركة التأليف التي تقودها الشعوب. وهذه القراءات الخاطئة تنطلق دائماً من مصالح شخصية أو فئوية لأطراف أو لحزب أو لمجموعة، وأحياناً تنطلق من ضخ معلومات معينة تصل باتجاه معين، وأحياناً تنطلق من علاقات خاصة بأكثر من محور، لكنها تُحصِّل في النتيجة قراءات خاطئة، وبذلك تُقدم تبريرات، وعندما توضع للبحث تكون غير مقنعة للخبراء والعاقلين.

وفي موضوع القوى الشعبية أعتقد وجود اختراقات حادّة، ولكن الذين يخترقون القوى الشعبية هم أنفسهم الذين يخترقون الأنظمة وليست قوى أخرى. فهناك جيوب متقدمة في المشروع الأمريكي في بلادنا وأوطاننا تُموَّل بمئات الملايين من الدولارات- وربما أكثر- تعمل

ليلاً ونهاراً على تخريب الجانب الشعبي، كما عملت من قبل على تخريب الجانب الرسمي، وتستخدم الطرق والوسائل الأخرى نفسها؛ فهم يعملون بالاتجاهين بنفس الوقت، وأنا أشبهها بالثورة العربية الكبرى على الاتحاد والترقّي، فكلاهما كان على علاقة بالاستعمار البريطاني، وكلاهما يشجع بريطانيا، حتى وقعنا ضحية الأتركة والتعذيب، وأوقعوا بيننا فكانت هذه النتائج، إذ لم نبقَ مع الدول العربية، ولا بقينا مع الأتراك.

والشاهد في ذلك أنه يجب ألا ننظر إلى الآخر بأن يده مُطلقة الإرادة في عمل ما يريد مقابل الطرف الآخر.

هناك- من بين القوى الشعبية العربية- قوى حرّة: أشخاصا ومؤسسات وجماعات وأحزابا ومنظمات وجمعيات، وهذه تتنامى وتتسارع في النمو في كل المنطقة العربية؛ لأن الطرف الآخر يعمل عكس التيّار والتاريخ ومنطق الحياة. نحن أمة تسعى للحرّية، بعكس ما يريد عدونا عندما يعطينا اسم حرية، لكنه تخلف. وبذلك تكتشف الأجيال- رغم كل جهودهم على أجيالنا من إنترنت وفضائيات والدخول في المتاهات والأمركة في التثقيف والمناهج- رغم هذا تعرف الأجيال الحرية؛ وإلا كيف نفسر وجود أجيال تتعرض لنفس الشيء، ولكنها تبقى على ثقافتها وتاريخها وقوميتها ودينها.

فالأنظمة العربية المختلفة تقرأ قراءات خاطئة وتحتمي بالخارج، ومن هنا تكمن المشكلة؛ فهي تظن أن الخارج يحميها. وقلت مرة: إن أمريكا حضنٌ دافئ لهذه الأنظمة، لكنه خانق، ومن المعروف أن أمريكا تتخلى عن أصدقائها عندما تنتهي مصلحتها في نفس البلد.

الحقيقة أن قراءة الأنظمة العربية خاطئة عندما تقول هذه الأنظمة: "عندما تذهب إلى أمريكا فإنك تحمي نفسك، وتحمي النظام، وتعيش مخلدا"، وهذه هي النظرية السائدة الآن في كل الأنظمة العربية مع الأسف الشديد. وأمريكا إن دخلت أرضاً أفسدتها.

أحمد سعيد نوفل

ما دام أن هذا الحصار غير قانوني فإنني أستغرب لماذا تقوم الدول العربية بتنفيذه، بل وتلتزم به؟ هذا أمر لا نستطيع فهمه.

نحن نتحدث الآن عن الخروج من هذا الحصار، هل تعتقدون أنه من الممكن أن نجد في هذه التوصيات مخرجا ما دام هناك اقتتال أو نزاعات وتناحر داخل الساحة الفلسطينية! هذا أمر غير مقنع.

لكي نعمل بالتوصيات فإنه يجب أن نضع توصية بالدعوة إلى وقف الحملات الإعلامية بين الطرفين الفلسطينيين المختلفين. وهذه قضية أساسية، سواء سمعونا أو لم يسمعونا، فلا يعقل الاستمرار بالنزاع.

من خلال هذه الطبيعة السياسية نستطيع أن نمارس ضغوطات على الطرفين: حماس والسلطة الوطنية. ولذلك على الرأي العام العربي والفلسطيني أن يضغط بهذا الاتجاه، وذلك بوقف الحملات الإعلامية بين فتح وحماس، والتركيز على فضح جرائم الاحتلال.

ومن الناحية الثانية ندعو إلى تطابق المواقف الرسمية مع الشعب؛ فالشارع العربي رافعة عن الضغوطات الخارجية، سواء كانت أمريكية أو إسرائيلية، على المواطن العربي، وهذه هي حرية التعبير في الشارع العربي. فالحكومات العربية وقتها تستطيع أن تقول: لا نستطيع أن نلجم الشارع العربي. وبذلك تُمارس الحكومات الضغط على الطرف الآخر- سواء إسرائيليا أو أمريكيا- بوقف هذه الممارسات.

وأخيرا أقول: إن القضية الفلسطينية قضية مقدسة لجميع الأحزاب والجهات سواء عند اليمين أو اليسار، لذلك يجب أن نبعدها عن ساحة الصراعات الداخلية، وهي القضية الجوهرية في الصراع. وكذلك الأمر بالنسبة للحصار المفروض على غزة والضفة، فهي قضية تهم الجميع يميناً ويساراً ، أما عندما يقول بعضهم أنه مرتبط مع هذا الطريق أو ذاك فأنا أخشى أنه غير مرتبط بارتباطات أمريكية فقط، بل أصبح هناك الآن بعض حالات تقيم علاقات مع الطرف الإسرائيلي وليس مع الطرف الأمريكي؛ لأنه يريد أن يصل إلى أهدافه المشبوهة.

الخلاصات والتوصيات

مثلت الحلقة محاولة لرسم آفاق المستقبل والتوجهات الأساسية فيها لإنهاء حصار قطاع غزة، وفتح معبر رفح أمام السكان والبضائع وفق أسس وقواعد جديدة تحقق المصلحة للشعب المحاصر في القطاع.

أكدت الحلقة أن الحصار شكل نقطة تحوّل مهمة في التعامل مع غزة، بعد ما آلت إليه الأمور بين حماس وفتح في القطاع في حزيران ٢٠٠٧م، علماً أن الحصار واقع منذ فوز حماس في انتخابات ٢٠٠٦م.

وأشارت إلى تداعيات الحصار وآثاره السيئة على كافة الجوانب الإنسانية، حتى وصلت الأمور إلى الفتح الشعبي لمعبر رفح ودخول الأراضي المصرية. مما يعني إنهاء عملياً للحصار، وسبَّب قلقاً لدى الأطراف التي تسعى إلى إسقاط حماس سياسياً وعملياً، إذ إن فتح المعبر يعني فوزاً استراتيجياً لحكومة حماس على كافة الصعد.

وحول واقع الحصار وتداعياته على مختلف الصُعد بيّنت الحلقة الآثار المترتبة على الشعب الفلسطيني جرّاء الحصار، إذ تراجع دخل الفرد إلى ٦٥٠ دولار سنوياً فقط، أي إن دخله يومياً يقل عن دولارين؛ إضافةً إلى توقُّف ١٤٠ ألف عامل عن العمل وتوقف قطاع البناء كلياً.

ومن جهة أخرى هناك آثار نفسية على أهالي القطاع، خصوصاً

الأطفال، إضافة إلى آثار صحية سلبية على المرضى الذين ينتظرون العلاج خارج القطاع ولا يتمكنون منه، وقد بلغوا ١٥٠٠ مريض، مات منهم (١٠٣) عقب الحصار، والآخرون ما زالوا ينتظرون الموت.

أكّدت الحلقة على أهمية الدور الذي تلعبه الفعاليات الشعبية في تخفيف المعاناة ورفع الحصار، وعلى زيادة الفعل الشعبي في ظل غياب الفعل الرسمي أو ضعفه.

من الناحية القانونية أشارت الحلقة إلى التداعيات القانونية للحصار وفتح معبر رفح على كل المستويات، والسيناريوهات المحتملة، إذ إن اتفاقيات المعابر هي ترتيبات إجرائية تحكمها إسرائيل ولا ترقى إلى اتفاقيات. وإن حصار غزة والعدوان عليها هو كشف لحقيقة إسرائيل بأنها دولة مارقة وفق القانون الدولي وبأنها دولة فوق القانون. وإن الحصار سلاح فعّال تستخدمه الدول الظالمة للوصول إلى مبتغاها، فهو غير شرعي، ويمثل "إرهاب دولة" على الشعوب المقهورة؛ فإسرائيل تقوم بإرهاب الشعب الفلسطيني للرضوخ والاستسلام إلى ما تريده.

قدّمت الحلقة جملة من الاقتراحات والتوصيات للخروج من الحصار وحل أزمة المعابر، ، أهمها:

الأول: العودة للحوار والوحدة- على النطاق الوطني الفلسطيني- على أنهما ضرورة للقوة في العلاقات الدولية.

الثاني: المحافظة على العلاقات مع العالم العربي، والدعوة إلى أهمية طمأنة الأطراف العربية بأن الشعب الفلسطيني وقضيته لا يشكلان عبئاً أو تهديداً لها، فضلاً عن أن حل هذه القضية لصالح الشعب الفلسطيني يخدم تلك الدول على أعلى المستويات.

الثالث: انفتاح الفلسطينيين على العالم، وتقليل الأعداء، والتوجه إلى تفعيل القانون الدولي، ودعوة الجمعية العامة لبحث الحصار وإدانته، وطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول الحصار.

الرابع: الإثارة الإعلامية لمشكلة الحصار على المستوى الدولي، لا سيما في تقديم حقائق صارخة عن نتائج الحصار، وأن تثير الوازع الإنساني في نفوس العالم باتجاه وجوب فك الحصار.

الخامس: إعادة تنظيم القوى الفلسطينية لخدمة القطاع وتوفير الجو المعنوي لتحمل الحصار– إن طال– وللتكيف معه حتى لا يصل أهل القطاع إلى حالة من اليأس تجعلهم يستسلمون للأهداف الإسرائيلية.

وبينت الحلقة أن التقصير العربي الرسمي واضح في عدم الوقوف سياسياً وعملياً في وجه الحصار ومساعدة الأشقاء في غزة. وأن تعامل أهل غزة– حكومة وشعباً– مع الحصار وفتح معبر رفح أوضح كفاءة حركة حماس في قيادة القطاع وتوظيفها لهذا الحصار وتداعياته، وأعطى انطباعا إيجابيا عن قدرتها على التعامل مع مثل هذه الأحداث بما يخدم

المصلحة الفلسطينية.

وفي نهاية الحلقة قدم المشاركون عددا من التوصيات، أبرزها:

١. تشكيل "الهيئة العربية لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني"، وتفعيل دور الشارع العربي في مختلف الدول.

٢. عقد محكمة عربية لمحاكمة قادة إسرائيليين مسؤولين عن الحصار بوصفه جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وفضح الاحتلال بتجاوزه للقانون الدولي، وتخليه عن مسؤولياته القانونية تجاه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

٣. دعوة الحكومات العربية لفتح المجال أمام الشعوب لتقديم الدعم السياسي للشعب الفلسطيني المحاصر.

٤. دعوة الأطراف الفلسطينية والفرقاء السياسيين الفلسطينيين إلى توحيد الموقف تجاه الاحتلال وممارساته.

٥. زيادة حجم الوعي والتوعية (عبر الشارع والإعلام) بأخطار الحصار وتداعياته؛ لما في ذلك من تأثير على القرار السياسي الدولي والعربي والسياسي الشعبي.

قائمة المشاركين

د. أحمد الخلايلة	محلل سياسي/ الأردن
أ.د. أحمد سعيد نوفل	أستاذ العلوم السياسية- جامعة اليرموك- الأردن
أ.د. أنيس قاسم	أستاذ القانون الدولي/ محام دولي- الأردن
أ. جواد الحمد	مدير مركز دراسات الشرق الأوسط/ الأردن (مدير الحلقة)
د. جمال الخضري	رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني– غزة
د. خالد عبيدات	أستاذ العلوم السياسية/ ودبلوماسي أردني سابق
أ.د. عبد الله أبو عيد	أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية/ جامعة بيت لحم
م. علي أبو السكر	عضو البرلمان الأردني السابق

إصدارات **مركز دراسات الشرق الأوسط**

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

- رؤى استراتيجية إسرائيلية لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦م ضد لبنان.
- إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م.
- العرب ومقاطعة إسرائيل.
- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني.
- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن.
- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي.
- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية.
- الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥.. ظروفها، آلياتها، نتائجها.
- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية.
- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية.
- الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لجذب الاستثمار، إعلان مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن.
- رؤية استراتيجية عربية لتطبيق حق العودة، إعلان مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات.
- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات.

- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن.
- انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي.
- الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر.
- المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات.
- الدولة الفلسطينية المستقلة.
- الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل.
- التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط.
- المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٧.
- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)،ط٣.
- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي.
- اتفاق الخليل.. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي.
- الاستثمار في الأردن.. فرص وآفاق.
- إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي.
- أمـن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.
- انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني.
- الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير.
- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة.
- الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.

- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢) / (بالإنجليزية).
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة.
- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط.
- توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط.
- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة.
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥).
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (إنجليزي).
- عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.
- في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، ط٥.
- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط٣.
- القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA).
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط.
- مدخلات التنمية الاقتصادية وإشكالاتها في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٨.
- مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط٢.
- مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.
- مستقبل السلام في الشرق الأوسط.
- مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط.
- معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية... دراسة وتحليل، ط٢.

- المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة).
- نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١. الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية، ع (٣٥).
٢. المأزق الأميركي في العراق..رؤى في استراتيجيات الخروج ،ع (٣٤).
٣. اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، ع(٣٣).
٤. صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ع (٣٢).
٥. الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ع(٣١)
٦. تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، ع (٣٠).
٧. تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، ع ٢٩.
٨. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج٢، الحرب على العراق، ع ٢٨.
٩. الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج ١، الحرب على أفغانستان، ع٢٧.
١٠. حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق/ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق).

١١. المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، ع(٢٥)،٢٠٠٣م.
١٢. مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ع (٢٤)، ٢٠٠٣م.
١٣. انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، ع (٢٣)، ٢٠٠٣م.
١٤. الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، ع (٢٢)،٢٠٠٢م.
١٥. الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، ع (٢١)،٢٠٠٢م.
١٦. تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، ع (٢٠)، ٢٠٠٢م.
١٧. عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، ع (١٨و١٩)، ٢٠٠٢م.
١٨. الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، ع (١٧)، ٢٠٠٢م.
١٩. الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، ع (١٦)، ٢٠٠١م.
٢٠. انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، ع (١٤و١٥)، ٢٠٠١م.
٢١. مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، ع (١٣)، ٢٠٠٠م.
٢٢. الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، ع (١٢)،٢٠٠٠م.

٢٣. الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، ع (١٠و١١).
٢٤. توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، ع(٨, ٩).
٢٥. القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، ع(٧).
٢٦. توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، ع(٦).
٢٧. المواجهة بين حماس والموساد، ع (٤و٥).
٢٨. نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، ع (٢و٣).
٢٩. المواجهة بين العراق وأمريكا، ع (١).

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، بدأت عام ١٩٩٦م.وصدرت منها الأعداد (١-٤١)،

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١. الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي.
٢. دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة.
٣. اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية.
٤. نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي.

law and is considered above the law. And the Siege is but a weapon used by unjust states to achieve its objectives for its illegitimate and a kind of 'state terrorism' for oppressed people. So Israel is involved in terrorist actions against the Palestinians.

The Workshop showed that the official Arab position is lacking through its unwillingness to stand against the Siege and help the people of Gaza. The Action of the people of Gaza—popular and government—in breaking the siege and opening the Rafah point have shown the competence of the Hamas Movement in dealing with the siege and showed it to be objective in representing the Palestinians.

At the end of the workshop participants made recommendations including:

1) The formation of an 'Arab committee for the lifting of the siege on the Palestinian People' and activate the Arab street across the region

2) Form a Pan Arab court to try Israeli leaders responsible for the siege characterizing IT as war crimes and crimes against humanity and show the occupation as one that acts above international law and that Israel has divested itself from its Legal responsibilities for the Palestinian people in the occupied territories.

3) Call on the Arab governments to open venues for the people to support the besieged Palestinian people.

4) Call on the different Palestinian factions to unite against the Israeli occupation and to reorganize itself for the benefit of the Gaza Strip.

5) Increase awareness of the dangers of the siege.

Abstract

The workshop sought to outline the future horizons for the ending of the siege on the gaza strip and the opening of the rafah crossing point to allow the movement of people and commodities on new basis top serve the interest of Palestinians under siege.

The workshop stressed the siege represented a turning point for dealing with Gaza after the situation worsened between fatah and hamas in June 2007 realizing however that the Siege was instituted when Hamas won the 2006 elections.

The siege worsened the conditions in the strip so much that in the end people opened the Rafa crossing point forcefully and entered the Egyptian territories, a move which effectively meant the siege had been broken and created anxiety amongst those forces which wanted to see the downfall of hamas. But this in effect meant the opening of the crossing point was a strategic victory to hamas.

The Gaza Siege is having a considerable effect on the people as annual per capita Income was reduced to $650 as daily wages for individuals is less than $2 and 140,000 workers laid off while the construction sector is presently at a complete standstill.

The Psychological effects of the siege has been tremendous especially on children and those—numbering 1500—who are waiting to Go outside Gaza for medical Treatment of which 1o3 have already died while of the many others who are waiting to die.

The Workshop emphasized the role of popular activists in alleviating the biting siege and in the absence of political progress.

The workshop discussed the legal ramifications of the Siege and the Crossing Point and divulged into the probable scenarios as the so-called Crossing Points agreement are only procedural Arrangements governed by Israel.

The Siege on Gaza and the Aggression on the Strip unveil the Israeli Reality that it’s a transition state according to International

Contents

Subject	Page
Preface	7
Introduction	9
Chapter 1 The Siege And Its Effects On All Dimensions	17
Chapter 2 Palestinian, Arab And International Pressure To End The Siege	27
Chapter 3 The Rafah Crossing: Future Scenarios And International Law	51
Chapter 4 Lifting the Siege And Ending The Crossing Points Crisis	65
Summary And Recommendations	87
Participants	91
English Summary	-

The Consequences Of Embargo On Gaza

And The Opening Of Rafah Crossing

The views of the contributors does not necessarily stand
to MESC position

First Edition

Amman– 2008

Copy Rights Reserved to **MESC**

To order our publication:

Middle East Studies Center

P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan
Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo

and All Jordanian & Arabic Libraries

Monthly Middle Eastern

(5)

The Consequences Of Embargo On Gaza And The Opening Of Rafah Crossing